PROVISIONAL
A/35/PV.84
10 December 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فون فيخمار	(جمهورية ألمانيا الاتحادية)
ثم :	السيد الصفـــــار (نائب الرئيـــس)	(البحرين)

— التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) [٦١ (أ)] (تابع)

(ب) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ التجارة والتنمية [٦١ (ب) و(ج)] (تابع)

' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)

' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , room A-3550, 866 UNITED Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

(ج) التصنيع؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ مشاكل الأغذية؛ المسائل المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها [٦١ (د)، و(هـ)، و(ز)، و(ح)] (تابع)

'١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)

'٢' تقرير اللجنة الخامسة

(د) البيئة؛ المستوطنات البشرية؛ اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية؛ دراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية؛ صندوق الأمم المتحدة الخاص [٦١ (ك)، و(ل)، و(م)، و(ن)، و(س)] (تابع)

'١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)

'٢' تقرير اللجنة الخامسة

- الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية [٦٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث [٦٤]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [١٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الأول والثاني)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية:

(أ) انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية [١٦ (أ)]

(ب) انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة [١٦ (ب)]

(ج) انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي: مذكرة من الأمين العام [١٦ (ج)]

(د) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق: مذكرة من الأمين العام [١٦ (د)]

(هـ) انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية الساحلية [١٦ (هـ)]

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]

(أ) مشروع قرار

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

مواصلة نظر البنود ٦١ (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، (ز)، (ح)، (ك)، (ل)، (م)، (ن)، (س)؛ ٦٢، ٦٤، ١٢ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/35/592/Add.1)

(ب) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية؛ التجارة والتنمية :

'١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/35/592/Add.2) ؛

'٢' تقرير اللجنة الخامسة (A/35/702) ؛

(ج) التصنيع ؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ مشاكل الأغذية ؛ المسائل المالية والنقدية والمسائل المتصلة بها :

'١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/35/592/Add.3) ؛

'٢' تقرير اللجنة الخامسة (A/35/703) ؛

(د) البيئة ، المستوطنات البشرية ؛ اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ؛ دراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ؛ صندوق الأمم المتحدة الخاص :

'١' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس) (A/35/592/Add.4) ؛

'٢' تقرير اللجنة الخامسة (A/35/704).

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/35/628) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/657).

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/35/663) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/683).

Digitized by UNOG Library

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الأول والثاني) (A/35/545 و Add.1) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/577) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستواصل الجمعية الآن الاستماع الى تعليلات التصويت الخاصة بتوصيات اللجنة الثانية تحت البند ٦١ " التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي " . وأود كذلك أن أذكّر الجمعية بأنه طبقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ الصادر في العام الماضي ، والذى أعيد التأكيد عليه هذا العام ، فان تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها .

Digitized by UNOG Library

السيد افرسن (الدانمرك) (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وأود أن أواصل البيان الذى بدأه زميلي من لكسمبرغ هذا الصباح * .

فيما يتعلق بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، وخاصة الفقرة ١٣٥ من القسم (ياء) من فصل " سياسة التدابير " يذكّر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتزامهم بتعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية . وهم يرون ، مع ذلك ، ان الدعم المقدم لهذه الأعمال من قبل الأمم المتحدة يجب أن يتم في ظل احترام القواعد المقررة والمبادئ الأساسية للمنظمة .

وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبوجه خاص الفقرة ١١٨ من القسم (زاى) من فصل " سياسة التدابير " ، يود الاتحاد والدول الأعضاء فيه التذكير بأنهم قد انضموا خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الى اتفاق الرأى بشأن القرار ١١٢ — ه الذى تشير الفقرتان ١٣ (أ) و ١٣ (ب) منه بكل وضوح الى انه في مجال نقل التكنولوجيا يجب التمييز بين نقل التكنولوجيا الذى يكون موضع قرارات من القطاع الخاص وبين نقل التكنولوجيا الذى يدخل في نطاق اختصاص القطاع العام . ولذلك فاننا نريد أن نؤكد على ان هذا التفسير ينطبق أيضا على الفقرة الحالية التي تتناول بطريقة مختصرة أحكام القرار السابق ذكره .

وفيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا وخاصة الفقرة ١٤٦ من القسم (كاف) من فصل " سياسة التدابير " المتعلقة بالبلدان الأقل نموا ، يعرب الاتحاد والدول الأعضاء فيه عن استعدادهم لدراسة اقتراحات فريق الخبراء ، عالي المستوى ، فيما يتعلق بهذه البلدان ، ولكنهم يعتبرون انه ليس من الملائم حاليا تحديد أهداف فرعية مرقمة تؤدى الى خلق أوجه جمود غير ملائمة في توزيع معونة التنمية الرسمية .

هذا وقد كان الاتحاد والدول الأعضاء فيه ، يودون أن يتم تعريف وتحديد أحكام الفقرة

---

* أنظر الوثيقة A/35/PV.83, PP.62-65 .

Digitized by UNOG Library

١٧٣ من الفصل الرابع المتعلقة بأجهزة الدراسة والتقييم بطريقة أكثر دقة . كما اننا نرى ان الدراسة والتقييم من جانب اللجان الاقليمية ، للتجربة في كل بلد على حدة سوف يزوّدانا بأداة فعالة من أجل تنفيذ أكثر فعالية للاستراتيجية .

وفيما يتعلق بالفقرة (٦) من الديباجة ، والفقرة (٣٢) من الفصل الخاص بالأهداف والمقاصد والفقرة ١٢٦ (ب) من القسم (حاء) المتعلق "بالطاقة" من فصل "سياسة التدابير" ، فان الاتحاد والدول الأعضاء فيه ، يحترمون الحقوق المتصلة بممارسة السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية . ومع ذلك فانهم يرون ان هذه الحقوق يجب أن تمارس في ظل احترام مبادئ القانون الدولي .

وفيما يتعلق باعلان خطة عمل ليما والذى تشير اليه الفقرتان (٧٢ و ٧٥) من القسم (باء) من فصل "سياسة التدابير" ، فان الدول الأعضاء في الاتحاد تذكّر بالمواقف التي اتخذتها في المحافل المختصة .

وفي الختام ، فاننا نعبّر عن ارتياحنا ازاء حقيقة اعتماد الجمعية العامة لنص الاستراتيجية الانمائية الجديدة .

وبهذا أنهي الملاحظات التي كان عليّ أن أدلي بها باسم الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

(ثم تحدث بالانكليزية)

والآن أود أن أدلي ببيان مختصر نيابة عن وفد بلادى .

ان الدانمرك قد أسعدها الانضمام الى اتفاق الرأى الخاص باعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية وخاصة الفقرتين (٢٤ و ٩٨) بشأن الأهداف المضبوطة بضوابط زمنية بالنسبة لحجم معونة التنمية الرسمية خلال العقد القادم .

ونحن نعلم من تجربتنا ان الأهداف الدولية الطموحة المعتمدة في مجال التنمية الانمائية الرسمية ، يجب أن تحدث أثرا ايجابيا على الرأى العام وعلى سياسات الحكومات . ولذلك فانه يسرنا أن هدف المساعدة الانمائية الرسمية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة قد أعتمد بتحفظات قليلة للغاية . ومع ذلك فاننا نأسف لأن النص قد أصبح ضعيفا وتحول الى صيغته التوفيقية الحالية من أجل الابقاء على التحفظات في حد أدنى .

Digitized by UNOG Library

ان استعداد الدول الصناعية لمد المساعدة الانمائية ، هو من أهم مظاهر التضامن مع العالم الثالث والكفاح من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . ولذلك فان الدانمرك تهيب بجميع الدول الصناعية ، بما فيها الدول الاشتراكية ، أن تعتبر أهداف الاستراتيجية كالتزامات بزيادة معونة التنمية الرسمية بدرجة كبيرة حتى تصل الى هدف الـ ٧ر٠ في المائة خلال السنوات القليلة القادمة . ومع ذلك فان طموحنا لا ينبغي أن يتوقف عند هذا الحد ، بل يجب أن تصل النسبة الى واحد في المائة في المستقبل القريب .

السيد اندرسن (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : يسر وفد بلادى تأييد القرار السابع بشأن الممارسات التجارية التقييدية كما هو وارد في الوثيقة A/35/592/Add.2 وكما عدّل هنا صباح اليوم .

ان استراليا ترحب بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها من أطراف متعددة لمراقبة الممارسات التجارية التقييدية والأهداف المتوخى تحقيقها .

كذلك ترحب استراليا بالتدابير الدولية الطوعية من أجل مراقبة الممارسات التجارية التقييدية . ونحن نعتقد انه من المهم ألا تعوق الممارسات التجارية التقييدية أو أن تمنع نمو التجارة الدولية وتطويرها .

ان المشاكل التي قد تنجم عن مراقبة الممارسات التجارية التقييدية ، انما تأتي من جرّاء تباين المصالح فيما بين الدول التي تشارك في التجارة الخارجية ، وخاصة بسبب السياسات الحكومية في التجارة والتصدير . ان هذه المشاكل سوف تزداد تفاقما اذا لم يتم حلها عن طريق التشاور والتعاون الدولي ، بسبب قيام الدول بشكل انفرادى بمد نطاق قوانينها الى خارج اقليمها في مجال التجارة الخارجية .

ان اعتماد هذا القرار ، يأتي في ظل خلفية تتميز بصعوبات بسبب محاولة بعض الدول تطبيق قوانين تتعلق بالممارسات التجارية التقييدية خارج اقليمها لتنظيم التجارة الخارجية لدول أخرى . ان بعض الدول تعترض على التشريعات التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا معاكسا على التجارة الوطنية أو الدولية . ان تأييد استراليا لهذا القرار يقوم على أساس احترام السيادة ومبدأ الانصاف

Digitized by UNOG Library

بحيث اذا تم توسيع نطاق تشريع الى مجال التجارة الخارجية فانه من الضرورى أن يراعي تطبيق هذا التشريع سياسات الحكومات الأخرى في مجال التجارة والتصدير .

كذلك ترى حكومة استراليا ، ان مبادئ السيادة والانصاف تمنع أية دولة من أن تقوم بشكل انفرادى بفرض تطبيق قوانينها خارج أراضيها على الأنشطة التي تقوم بها دولة أخرى ، ان هذه المبادئ واضحة في القرار .

وتؤيد استراليا الاعتراف الوارد في المبادئ والقواعد بالنسبة للدور الحيوى للتشاور فيما بين الدول . وترى استراليا قيمة كبرى في التشاور حتى فيما هو أبعد مما تنص عليه المبادئ والقواعد كوسيلة لتبديد الخلافات فيما بين الدول بشأن الممارسات والسياسات التجارية فيما يخص الممارسات التجارية التقييدية . كذلك فاننا نرحب بالاعتراف في المبادئ والقواعد بالاحتياجات والمصالح المختلفة للدول ، وبالتدابير التي يمكن أن تعتمدها أو تتطلبها من أجل تنفيذ السياسات التجارية الوطنية .

Digitized by UNOG Library

السيد زمرمان (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي ان أدلي ببيان باسم اعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بظروف معيشة الشعب الفلسطيني.

ان الدول الاعضاء التسع في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار (ه) الوارد في الوثيقة A/35/592/Add.4 المتعلق بظروف معيشة الشعب الفلسطيني وبشكل خاص بسبب طريقة صياغة الفقرة (٣). ان امتناعنا لا يعكس موقفنا الاساسي، وهو ان على اسرائيل ان تنسحب من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. ان الاحتلال له اثر لا يمكن تجنبه على التطور الاجتماعي والاقتصادي في ذلك الاقليم. ونود ان نكرر نداءنا الى اسرائيل لكي توقف انشاء وتوسيع المستوطنات في الاراضي المحتلة.

(تم التحدث بالانكليزية)

واسمحوا لي الان ان اتحدث باسم حكومة بلادي. وأود ان ابدي الملاحظات الاتية فيما يتعلق بالبندين الفرعيين ٦١ (أ) و ٦١ (ك):

فيما يتعلق بالفقرتين ٢٤ و ٩٨ الواردتين في الوثيقة A/35/592/Add.1، فان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية قد وافقت على الهدف الذي وضعته الامم المتحدة بتقديم ٧ر٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي في شكل مساعدة رسمية للتنمية. وكما قال المتحدث باسم الاتحاد الاوروبي فان حكومة بلادي تود ان تؤكد على التزامها بذلك الهدف. وفي هذا الاطار فان حكومة بلادي قد بذلت الكثير من الجهود الاساسية لزيادة المساعدة الرسمية للتنمية. وخلال العامين الماضيين، فان جمهورية المانيا الاتحادية ضاعفت مساعدتها الرسمية الانمائية من ٤ر١ بليون دولار في ١٩٧٧ الى ٣ر٣ بليون دولار ١٩٧٩. ان هذا يعني انه بالنسبة الى نفس الفترة فان الزيادة في نسبة الزيادة في المساعدة الرسمية من اجمالي الناتج القومي قد ارتفعت من ٢٧ر٠ في المائة الى ٤٤ر٠ في المائة وهذا يتجاوز بكثير معدل الحصة المنصوص عليها للدول الاعضاء. وفيما يتعلق بالارقام المطلقة فان جمهورية المانيا الاتحادية الان، هي في المرتبة الثانية بين الدول المانحة مع بلد اوروبي كبير.

Digitized by UNOG Library

ومن اجل تحقيق هدف الـ ٧ر٠ في المائة ، فان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية سوف تستمر في بذل الجهود خلال الثمانينات وذلك من اجل زيادة سريعة في المعونة الرسمية الانمائية كنسبة من ناتجها الاجمالي القومي . ولهذا الغرض سوف تسعى للنظر في جميع الامكانيات التي من شأنها ان تزيد من تدفق المساعدات والاعتمادات الرسمية . ومع ذلك وبالنظر الى عدم استقرار التطور الاقتصادي الدولي ، فانه ليس بامكاننا ان نتجاوز الالتزام الذي اشرنا اليه وذلك فيما يتعلق بالاطار الزمني . وبالاضافة الى ذلك ، فانه في هذه المرحلة ليس بامكاننا ان نقبل نسبة الواحد في المائة هدفا للمساعدة الرسمية الانمائية .

وفيما يتعلق بالفقرة ٥٦ ، فان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تود ان تكرر موقفها من انه بالنسبة للاتفاقات السلعية الفردية يجب ان يتم ابرامها عندما يكون ذلك ملائما ، آخذين في الحسبان الظروف الخاصة لكل سلعة على حدة .

وفيما يتعلق بالفقرة ٦١ ، فاننا نعتقد ان التدخل الحكومي في معالجة بنية السلع ، سواء كان ذلك عن طريق المساعدة الهيكلية والتكيفية او بطريق تدابير تنسيقية والتي ستكون في الواقع للحد من صناعة المنتجات التخليقية واى نوع اخر من التدخل ، لن يكون مناسبا او مقبولا .

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، تؤيد تماما توسيع عملية تصنيع السلع في الدول النامية وهي تدعم الاستثمار لهذا الهدف في تلك الدول ، وذلك عن طريق تخفيف الضرائب وتوفير الضمانات وكذلك فانها تشجع مزيدا من الخفض في مجال الحواجز الجمركية . ونحن نعتقد ان هذا من شأنه ان يحقق الهدف المنشود .

واختتم كلمتي بأنه فيما يتعلق بالفقرة ١١٢ (ب) ، أود ان اذكر ان حكومة بلادى قد نفذت بسرعة والى حد كبير الاجراءات المنصوص عليها في القسم (ألف) من قرار مجلس التجارة والتنمية رقم ١٦٥ (د-٩) . ان الاتفاقات بشأن تحويل القروض الثنائية الماضية الى منح ، قد تم تحقيقها بمعدل ٣ر٥ بليون دوتش مارك (أو ١ر٩ بليون دولار تقريبا) . ونتيجة لهذه التدابير وبما يتمشى مع سياسة بلادى في المساعدة ، فان حكومة بلادى قد استنفدت في الواقع مجال التدابير الاضافية في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

ولذلك فاننا لا نرى اى مجال لاستمرار اجراءات تخفيف عبء الديون الكبيرة في قيمتها والشاملة في طبيعتها .

ونود ان نضم صوتنا الى البيانين اللذين ألقاهما مندوب لكسمبرغ ومندوب الدانمرك باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . وفيما يتعلق بالقرار (١) الواردة في الوثيقة A/35/592/Add.4 فانني اود ان اقول انه رغم اننا نتعاطف مع النواحي الانسانية الكامنة في القرار المذكور، فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت لاننا نعتقد ان المشكلات التي سوف تنجم عن اثار الحرب يجب ان يتم البت فيها على اساس ثنائي . وفي بداية السبعينات وفرت بلادى لليبيا جميع المعلومات اللازمة بشأن الاماكن التي يمكن ان تكون فيها ألغام كامنة ، وان استعدادنا للتعاون مستمر . ولكن ليس بامكاننا ان نقبل التزامات ناجمة عن القانون الدولي فيما يتعلق بازالة مخلفات الحرب . وبالاضافة الى ذلك فاننا نعتبر ان فكرة عقد مؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة ليعالج مشكلة مخلفات الحرب، لن تكون خطوة تقربنا من الحل .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : فيما يتعلق باعتماد مشروع القرار الخاص بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، فانني قد كلفت بأن ادلي نيابة عن وفود جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وهنغاريا ، ومنغوليا ، وبولندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بالبيان التالي :

ان بلداننا بمشاركتها في اعداد الاستراتيجية تفترض ان هذه الوثيقة سيكون لها مدلول ايجابي بالنسبة الى تعزيز كفاح الدول النامية ضد استغلال الامبريالية والاستعمار الجديد اذا ما تأكدت وعززت الاحكام التقدمية التي اعتمدت مسبقا من قبل الامم المتحدة بشأن المشاكل الاقتصادية بما فيها الاعلان الخاص باقامة النظام الدولي الاقتصادى الجديد ، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية . ان وفود بلداننا خلال اعمال اللجنة التحضيرية للجمعية العامة ، قد عرضت عددا من وثائق العمل التي تعكس وجهات نظرنا بشأن الطريقة التي يجب ان تصاغ بها الاستراتيجية .

Digitized by UNOG Library

اننا نلاحظ ان الاستراتيجية التي اعتمدت قبل لحظات ، تتضمن احكاما اساسية مثل العلاقة بين التنمية والكفاح من اجل السلم والامن ونزع السلاح ، وكذلك الاحكام التي تتغلب على العوائق التي وضعت في طريق الدول النامية من جراء سياسة الاستعمار القديم والحديث والامبريالية وتحقق ايضا التقدم الاجتماعي في البلدان النامية والتغييرات الاقتصادية بما فيها دعم قطاع الدولة وقطاع التعاونيات .

ونظرا الى الاحكام السابقة وغيرها من الاحكام الايجابية الواردة في الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية والتي تتعلق بضمان المساعدة لجهود الدول النامية من اجل الاسراف في رفع معدل التنمية الاقتصادية ، فان بلادنا تجد انه من الممكن ان نتفق على اعتماد القرار الخاص بالاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة الثالث للانماء بالاتفاق العام في الرأى وفي الوقت نفسه فان وفود بلداننا تعتبر انه اذا قورنت الاستراتيجية الجديدة بالاعلان الخاص باقامة النظام الدولي الاقتصادى الجديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، فاننا نجدها اضعف كما لا نجد فيها مثل تلك الاحكام التي تتضمن السيادة الكاملة للدول على مواردها الطبيعية ونشاطها الاقتصادى بما في ذلك حق التأميم ووضع حد لتدخل رأس المال الاجنبي والشركات عبر الوطنية في شؤون الدول النامية الداخلية ، وكذلك المشاركة المتساوية من جانب جميع الدول في العلاقات الاقتصادية وعدم قبول التمييز الذى يقوم على التباين بين أنظمة الدول الاقتصادية والاجتماعية . ورغم ذلك فان الاستراتيجية تتضمن بعض الاحكام بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية كما تتضمن عددا من الاقتراحات الملموسة الرامية الى وقف سباق التسلح والى توفير وسائل اضافية من اجل التنمية كما ذكر ذلك بوجه خاص في قرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ (د-٢٨) .

Digitized by UNOG Library

كما اننا لا نجد اى تضمين لأحكام بشأن حق الدول او الاقاليم أو الشعوب في التعويض عن الاستغلال والخسارة التي اصابتها في الماضي والتي تصيبها في الوقت الحاضر نتيجة لسياسة الاستعمار الجديد والاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .

والاكثر من ذلك - لسوء الحظ - ان الاستراتيجية الجديدة اخفقت في تجنب عدد من النواقص التي كانت واردة في وثيقة مماثلة وبالنسبة لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية . وبوجه خاص فان المؤشرات الكمية قد حسبت بعيدا عن اطار الخطط الوطنية وبرامج التنمية وبذلك اصبحت تفتقر الى اى اساس .

ومثلما حدث في الماضي فاننا نرى تقييما لدور العوامل الاقتصادية الخارجية وخاصة الاستثمار الفردى الاجنبي في مجال التنمية في البلدان النامية ، ولم يكن هناك اى اعتبار للاثر الضار على اقتصادياتها من جراء تدفق الارباح التي تحصل عليها البلدان الرأسمالية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية . وهذا يتصل ايضا بما يسمى "استنزاف العقول" الذى يؤدى الى خسائر اقتصادية هائلة للبلدان النامية .

وفيما يتعلق بالاحكام الواردة في نص هذه الاستراتيجية التي تدعو الى اجراء خصم بنسبة ثابتة من اجمالي الناتج القومي لاغراض المعونة ، فان وفود بلادنا تشعر بانه من الضرورى عليها ان تعيد بيان موقفها المبدئي بشأن الظلم الممتد الى الدول الاشتراكية من جراء المطالب والمعايير الخاصة بمنح الخامات والمعونة المالية والتي يقع عبؤها على البلدان الرأسمالية المتقدمة . ان مثل هذا الاتجاه قد يفسر تفسيرا خاطئا باستمرار استغلال الاستعمار الجديد للبلدان النامية من قبل الدول الامبريالية وشركاتها متعددة الجنسية وتجاهل الخلافات الجذرية بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي والاسس الجديدة الرئيسية التي تقوم عليها الروابط الاقتصادية الخارجية للبلدان الاشتراكية مع البلدان النامية . ان مصدر المساعدة متعددة الاوجه التي تمنحها البلدان الاشتراكية للبلدان النامية ، هو الموارد المادية التي اوجدها العمل الدائب لشعوب بلداننا .

وفي الوقت ذاته ، فان المساعدة المزعومة للبلدان الرأسمالية المتقدمة لا تمثل الا جانبا غير ذى اهمية من الثروات التي انتزعت خلال فترة الاستعمار وما زالت تنتزع من الدول النامية عن طريق الاستغلال الذى يمارسه استعمارها الجديد .

Digitized by UNOG Library

ان بلداننا مستعدة لان تقدم اسهاما بناء نحو تنفيذ مقاصد وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والتي تؤيدها وتسهم فيها . ان هذا الاسهام سيتضمن جهود بلداننا لخلق ظروف سياسية دولية ملائمة من اجل تحقيق هذه الاستراتيجية . وكذلك ، فانه سيتضمن دعم عملية الاسراع بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية عن طريق تعاون اقتصادى وعلمي وتقني كامل مع تلك البلدان التي تبدى اهتماما بالقيام بذلك على اساس من المساواة والاحترام والسيادة والمعاونة المشتركة . ان المقاصد الملموسة واشكال مثل هذا التعاون ، قد وضعت في وثيقة رسمية للدورة الاستثنائية الحادية عشرة في البيان المشترك لوفود بلداننا بشأن الاسهام في تحقيق مقاصد ومهام الاستراتيجية .

وفيما يتعلق بالحكم الوارد في الفقرة ١٢٣ (ج) بشأن اتساع نطاق التوصل الى تكنولوجية انتاج الطاقة النووية ، فان وفود بلداننا تشعر بأنه من الضرورى ان تذكر ان اى نشاط في هذا المجال يجب ان يكون وفقا للضمانات الدولية المتفق عليها والتي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وختاما اود ان اركز على ان الضمان المبدئي للنجاح في تحقيق الحلول المتفق عليها للمشاكل العالمية الملحة التي تواجه البشرية بما في ذلك مشكلة الاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، سيكون من شأنه تدعيم السلم والامن الدولي والحفاظ على الانفراج كاتجاه رئيسي للتنمية الدولية .

الانسة ايفانز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : اود ان ادلي ببيان بشأن عدد من القرارات التي لم يقم وفد بلادى بتعليل تصويته بشأنها في اللجنة الثانية .

فيما يتعلق بالبند ٦١ (أ) وبالقرار وبالضميمة الواردة في الوثيقة A/35/592/Add.1 التي تتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فان رئاسة الاتحاد الاوروبي والدانمرك قد اعربتا بالفعل عن ارتياح جميع الدول الاعضاء بشأن اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية وأود ان اضيف ما يلي :

ان موقف حكومة بلادى بشأن تحديد نسبة الـ ٧ر٠ في المائة كهدف للمعونة ، يظل كما ورد في البيان الذى ادلى به مندوب ايطاليا متحدثا نيابة عن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه بمناسبة اعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٦٢ (دإ - ٦) . وان حكومة بلادى تعيد تأكيد التزامها - مع خضوع ذلك للقيود المعروفة بشأن الاتفاق الحكومي - بانها ستبذل قصارى جهودها

Digitized by UNOG Library

للتوصل الى هذا الهدف الذى احرزت بشأنه تقدما جوهريا . وهناك توصيات محددة في هذه الاستراتيجية ، سواء في الفقرة (٢٤) أو غيرها تتعلق بالحجم او بالتوزيع لبرنامج معونة المملكة المتحدة ، سوف تبحث في هذا السياق .

ان المملكة المتحدة لا يمكنها قبول تحديد هدف رقمي لنسبة من الحمولة الساكنة العالمية لتقوم الدول النامية بتحقيقه كما ورد في الفقرة (١٢٨) ، حيث ان وفد بلادى يرى ان التوسع في الاساطيل في البلدان النامية ينبغي ان تحدده المنافسة في سوق حرة .

وأود ان اعرب عن مشاركة وفد بلادى لما ورد في البيان الذى ادلى به مندوب جمهورية المانيا الاتحادية بشأن الاتفاقات الفردية المتعلقة بالسلع . ان رأى المملكة المتحدة هو ان هذه الاتفاقات ينبغي ان تعقد حيثما كان ذلك ممكنا وبشرط فعالية التكلفة ، وان تكون ذات فائدة للمنتجين والمستهلكين على قدم المساواة .

وبمقتضى البند ٦١ (ب) وفيما يتعلق بالقرار الخاص بالقيود على ممارسات العمل وهو مشروع القرار رقم ٧ الوارد في الوثيقة A/35/592/Add.2 الذى عدل شفاهة في الجمعية هذا الصباح ، فانه لكي نتجنب الشك فان وفد بلادى يود ان يسجل ان تمسك اى بلد بالمبادئ المنصفة المتفق عليها من قبل الكثيرين ، وبقواعد الرقابة على قيود الممارسات العملية لا يعني بأية حال قبول ما يسمى " مذهب الفعالية " في تطبيق القانون الوطني للمنافسة على الانشطة الدولية العملية . ان هذا موضوع منفصل عن ذلك الذى تعالجه تلك المبادئ والقواعد .

ان وفد بلادى لا يقبل ان يكون للبلدان حق تطبيق قوانينها الوطنية على الانشطة الواقعة في اراضي بلدان اخرى ، وان تكون لها السلطة لمواجهة الشطط في التشريع من قبل البلدان الاخرى فيما يتعلق بالاشخاص والانشطة في المملكة المتحدة .

وفيما يتعلق بالبند ٦١ (ج) ومشروع القرار الاول الوارد في الوثيقة A/35/592/Add.3 المعنون " تدابير خاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا " ، فانه فيما يخص الفقرة (ه) من المنطوق اود ان اذكر بالجزء الاول من بياني المتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالبند ٨١ (د) ومشروع القرار الاول الوارد في الوثيقة A/35/592/Add.4 بشأن مشاكل اثار الحرب فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت بالنسبة لهذا القرار ، وكذلك بالنسبة للقرارات الاخرى المشابهة في الماضي سواء كانت صادرة عن الجمعية العامة او عن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وذلك لنفس الاسباب الرئيسية . ومع اننا نتعاطف مع مشكلات بعض الدول في مواجهتها لاثار الحرب التي تركت على اراضيها ، فاننا نعتقد ان هذا الموضوع يمكن تناوله بطريقة افضل في اطار ثنائي ، وستظل دولي هذه المشكلة تعاطفنا بما في ذلك تقديم الخرائط والخطط والمعونة الفنية للمعاونة على تفسيرها في الحالات المناسبة ، ومع ذلك فلايمكن ان نقبل ان هناك التزاما في القانون الدولي بالمعاونة في ازالة اثار الحرب . وعلاوة على ذلك ، فانه للاسباب التي ابديت من قبل ، لايمكننا تأييد اقتراح عقد مؤتمر للامم المتحدة في شأن هذا الموضوع.

Digitized by UNOG Library

السيد جوداهل (السويد) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان بشأن مشروع القرار الرابع المعنون "التعاون الدولي في مجال البيئة" والوارد في الوثيقة A/35/592/Add.4.

كذلك يشرفني أن أتحدث باسم عدد من الدول التي تقدمت أصلا بمشروع القرار وهي الهند، كينيا، هولندا، يوغوسلافيا، سيراليون، السنغال، وبلدي السويد.

واسمحوا لي أن أعرب بايجاز عن رأينا بشأن الآثار المالية المتعلقة بمشروع هذا القرار.

ان مجلس المحافظين لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة، قد تحدثوا جميعا عن تأييدهم لوضع برنامج عمل بشأن العلاقة بين البيئة والتنمية وبين الموارد البشرية. ومن الواضح أن هذا لا يمكن توفيره دون توفير الموارد المالية اللازمة لذلك الغرض.

واننا نعتقد أن هذا البرنامج يهم منظومة الأمم المتحدة ككل، وأن هناك الكثير من الأنشطة القائمة حاليا والتي لها علاقات بهذا البرنامج. ولكن من الواضح أن برنامج العمل يجب أن يتم تنفيذه تحت اشراف المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي، وبالتالي فان ذلك يتطلب من المدير العام أن يحصل على الموارد اللازمة.

وفي رأينا أن تقديرات الأمين العام منخفضة للغاية، لأن مشكلة بمثل هذا التعقيد تتطلب بنية أساسية ادارية سليمة، وذلك حتى نتمكن من معالجة جوهر المسألة وكذلك من أجل القيام بأنشطة التعاون والتنسيق بين برامج الوكالات في منظومة الأمم المتحدة.

ورغم طلب الأمين العام، فان اللجنة الاستشارية الخاصة بالمسائل الادارية وشؤون الميزانية لم تؤيد ذلك. ومن جانبنا، فاننا نرى أن هذا يضع حدودا غير مقبولة على وضع برنامج العمل الذي تم اعتماده من قبل الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وبالتالي فان هذا يعكس منهجا يعني أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث سوف تتأثر نتيجة لذلك. ان اللجنة الاستشارية قد اقتصرت على الملاحظة بأنه في امكان الجمعية العامة النظر في تخصيصات اضافية وذلك في اطار تقرير الأداء النهائي لعام ١٩٨٠/١٩٨١. واننا نوافق أن علينا جميعا مسؤولية ضخمة وهي أن نبقى في حدود المسؤوليات المالية الملقاة على عاتق المنظمة وأعضائها،

Digitized by UNOG Library

ولكننا نود أن نذكر أنه قد تكون هناك حالات حيث قد يحفز تطوير البرامج والأنشطة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة الى تعزيز ودعم مواردها . وبالتالي ، فاننا نعتقد أن هذا الموضوع يدخل في اطار تلك الحالات .

واننا على استعداد للموافقة على تقرير الأمين العام ، آملين في أنه ستكون هناك اقتراحات في هذا الصدد في برنامج ميزانية ١٩٨٢-١٩٨٣ وتوفير جميع الموارد والمتطلبات والموظفين الدائمين من مستوى ملائم بما يتمشى مع طبيعة البرنامج . وانني آمل في أن يتم تعزيز ذلك من خلال قرار اللجنة .

كذلك ، أود أن أقول انه من خلال انشاء الصندوق التطوعي ، فاننا نأمل في أن الأمين العام سوف يتلقى الموارد من خارج الميزانية الاضافية للأنشطة ، التي من شأنها أن تيسر من تنفيذ الأنشطة الخاصة في اطار برنامج العمل . ونحن نعتقد أيضا أن وضع البرنامج يجب أن يتم باستخدام الموارد المالية العادية . ان الموارد المطلوبة من خارج الميزانية ، يجب أن تستخدم للاضطلاع بالأنشطة والمشروعات المحددة من أجل تبيان الفعالية لمنهاج يسمح بتحقيق تنمية منتظمة .

وأخيرا اسمحوا لي أن أقول انه في مشروع القرار الذى أشرت اليه والوارد في الوثيقة A/35/592/Add.4 ، فانه يبدو أن هناك بعض الأخطاء المطبعية في الفقرتين (٢ و ٣) من المنطوق ، حيث توجد اشارة الى الوثائق . ولكن الأمانة العامة قد أكدت لي أن هذه الأخطاء سوف يتم تصحيحها في النص النهائي للوثيقة .

السيد بيتشكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

اننا في تبني جميع الأحكام الواردة في البيان الذى أدلت به الوفود الاشتراكية عند اعتماد مشروع القرار A/C.2/35/L.118 في اللجنة الثانية للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر وهو مشروع القرار الذى عرض على الجمعية العامة كمشروع قرار رقم (٣) في الفصل الثالث من الوثيقة A/35/592/Add.3 ، فان وفد الاتحاد السوفياتي يود أن يؤكد أنه يفترض كما فعلنا من قبل أن هذا اللون من النشاط من قبل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وهو نظام المشورات ينبغي ألا يدخل في نظامها كجزء ثابت . فمثل ذلك النشاط ينبغي أن يكرس للقرارات

Digitized by UNOG Library

الصادرة من تلك المنظمة باشتراك مندوبين من البلدان المعنية على مستوى حكومي ، وبتمويل يتم على أساس مشورات من الصندوق التطوعي .

ان الاتحاد السوفياتي اذ يتخذ موقفا ايجابيا ازاء فكرة تخصيص عقد للتنمية الصناعية في افريقيا ، يرى أن اسهام منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في ذلك العقد يجب أن يكون ذا طابع اضافي وليس أساسيا وأن يعتمد على الموارد المتوفرة لدى تلك المنظمة . وهذا ينطبق أيضا على انشاء وحدة للتنسيق في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي لمثل ذلك العمل ، كما ذكر ذلك في الفقرة (٣) من الفصل (باء) من مشروع القرار الذى أعتمد قبل لحظات .

السيد برونى (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان أغلب الملاحظات والتعقيبات التي كان وفد بلادى يود الادلاء بها في الوقت الذى اعتمدت فيه الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الثالث للانماء، قد تم عرضها من قبل السيد ممثل لكسمبرغ وكذلك من قبل السيد ممثل هولندا ، وذلك عندما تحدثا باسم الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

واسمحوا لي باسم حكومة بلادى ، أن أعرب عن مدى سعادتنا للاتفاق العام في الرأى الذى تحقق بشأن هذه الوثيقة الأساسية التي تكرس الخطوط العريضة للتعاون الدولي في السنوات العشر القادمة . واسمحوا لي أيضا أن أؤكد وعد وفد بلادى ببذل كل جهوده من أجل تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الاستراتيجية وذلك لتحقيق أهداف معينة .

انني أود أيضا أن أعقب بايجاز على حكم من الأحكام الخاصة بالاستراتيجية وهو الحكم المتعلق بحجم المساعدة الرسمية للتنمية التي تقدم للدول النامية من الدول المتقدمة .

ان حكومة بلادى ، تريد أن تشير الى أنها قد التزمت ببذل كل ما في وسعها لتحقيق هدف الـ ٧ر٠ في المائة من اجمالي ناتجها القومي من الآن وحتى نهاية العقد ، وهذا الالتزام يؤكده القرار الذى اتخذ من قبل حكومة بلادى مؤخرا وذلك بمضاعفة حجم المعونة الرسمية التي تقدمها ايطاليا لغرض التنمية في ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣ ، وذلك حتى تكون على مستوى البلدان المنتمية الى لجنة المساعدة الانمائية في تلك السنة .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة بلادى مستعدة أيضا من الآن وحتى بعد ١٩٨٣ ، لكي تواصل أفضل جهودهـا لتعزيز وزيادة ذلك الحجم لتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا قبل نهاية العقد .

وفيما يتعلق بالهدف الجديد الخاص بالمساعدة الرسمية للتنمية والمتمثل في واحد في المائة، فاننا لا نعارض ذكر ذلك في نص الاستراتيجية ، مع أنه من رأى وفد بلادى أن تحديد مثل هـــذا الهدف الجديد والطموح كان من المفروض أن يسبقه انجاز الهدف السابق الأقل طموحا .

وبالتالي ، فان حكومة بلادى ترى أن هدف الواحد في المائة ، يمكن أن يؤخذ في الاعتبـار كمؤشر مساعد في نطاق الجهود التي ستبذل من قبل الدول المتبرعة في المجال الأساسي للتعـاون الدولي من أجل التنمية .

وحيث أنني أتحدث ، فانني أود أن أعبّر بايجاز عن موقف وفد بلادى بشأن التصويت الخاص بمشروع القرار المدرج في جدول الأعمال تحت البند ٦١ (ك) .

(ثم تحدث بالفرنسية)

Digitized by UNOG Library

لقد امتنع وفد ايطاليا عن التصويت على مشروع القرار رقم (١) المعنون " مشاكل مخلفات الحرب " نظرا لأن لنا نفس التحفظات الجوهرية بشأن مشروع قرار مماثل سبق أن عرض خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وفي هذا الصدد فان حكومة ايطاليا قد أولت اهتماما بالغا لمخلفات الحرب وخاصة الألغام ، وكانت مدركة للأهمية التي يكتسبها هذا الاشكال بالنسبة للدول المعنية وخاصة بالنسبة للجانب الانساني منه . ان حساسيتنا في هذا المجال ناجمة عن التجارب الأليمة التي لحقت ببلادى خلال الحربين العالميتين . فخلال هاتين الحربين لحقت بالتراب الوطني أضرار كبيرة بالنسبة للسكان وبالنسبة للاقتصاد .

ومع ذلك فان المسائل التي أثيرت في هذا القرار ، يجب تسويتها في نطاق العلاقات الثنائية الأطراف ، وعلاوة على ذلك فاننا نرى أن مسؤولية بعض الدول التي أثيرت في هذا النطاق لا تعتمد على أساس قانوني . ويبدو لنا أخيرا بالنسبة للأسباب التي ذكرتها ، أن فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن مخلفات الحرب غير ملائمة ولن تكون مفيدة أيضا .

السيد دافينبورت (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان رأى الاتحاد الأوروبي وأعضاءه بما فيهم أيرلندا بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، قد أعرب عنه كل من وفدى لكسمبرغ والدانمرك . ولكن اسمحوا لي أن أضيف أنه فيما يتعلق بهدف المساعدة الانمائية الرسمية ، فان حكومة بلادى قد قبلت هدف الـ ٧ر٠ في المائة كهدف للمساعدة ، ونحن نعتزم التوصل الى تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن رغم أن هذا قد لا يكون ممكنا في الاطار الزمني المحدد . ورغم أن هدف حكومة بلادى هو زيادة حجم المساعدة الانمائية الرسمية في المستقبل ، الا أنه ليس من السهل على حكومة ايرلندا أن تقبل الالتزام فيما يتعلق بهدف الواحد في المائة .

السيدة سبيرو (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : بما أن وفد بلادى قد أدلى بتعليل لتصويته أمام اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ (أ) من جدول الأعمال ، فانني بالتالي أود أن أغتنم هذه الفرصة للادلاء ببعض الملاحظات الموجزة ذات الصفة الأعم .

Digitized by UNOG Library

أولا ، أقدم خالص التهنئة للسفير نايق الذى رأس اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية . ولقد مكنتنا ارادته ومثابرته من التوصل الى التسوية تلو الأخرى بالنسبة الى مئات القضايا وكانت الجلسات تعقد ليلا وكدنا نيأس ولكن السفير نايق أعطانا الأمل ومكننا من التوصل الى الحلول لمشاكل كانت تبدو مستحيلة ، ولولا رئاسته لما كانت هناك استراتيجية انمائية دولية ولا عقد تنمية للأمم المتحدة .

وهناك بعض الأفكار التي أود أن أشرك الجمعية العامة فيها تتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة ودورها في جهود الأمم المتحدة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولي .

لقد كانت الاستراتيجية الانمائية الدولية الأولى أساسا ، مجرد قرار أعلن عقد التنمية الأول للأمم المتحدة ودعى الدول الى التصرف على هذا النحو . أما الاستراتيجية الانمائية الدولية الثانية ، فقد تضمنت أهدافا للنمو ومعدلات لتمويل التنمية ومتطلبات لاحداث تغييرات في النظام الاقتصادى الدولي خلال العقد . أما الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة فانه يغلب عليها الطابع السياسي ، اذ أنها تذكر بعض التغييرات المطلوبة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية . ولعل هذا التطور لم يكن سريعا بالشكل الذى نتوخاه ، ولكن النقطة التي أود أن أبرزها هي أن هذا يشكل تطورا وأننا نسير في الاتجاه الصحيح .

وكدبلوماسية ، فقد تعلمت أننا قلما نلجأ الى القفزات الكبيرة الى الأمام ، وأن الأحرى بنا أن نتوصل الى اتفاق عام في الرأى بشأن الأهداف الدولية الأساسية التي نود تحقيقها كمجتمع دولي ، ثم بعد ذلك نتفق على وسائل وأساليب التنفيذ .

ان الاستراتيجية توفر لنا هذا الاتفاق العام في الرأى ، فهي اطار طويل الأجل من أجل التعاون الاقتصادى الدولي والتنمية ، وهذه الاستراتيجية يمكن أن تساعدنا في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد قائم على أساس مفاهيم العدالة والانصاف والترابط .

ان بلادى ملتزمة بهذه المفاهيم وترحب بهذه الأداة الجديدة من أجل تحقيقها .

Digitized by UNOG Library

وأخيرا ، وفيما يتعلق بالفكرة فانه ينبغي علينا أن نلاحظ أن هذه الوثيقة ، وثيقة عالمية . وفي الواقع فان المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم ، يجب معالجتها على أساس عالمي لأنه لا يمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تعفي نفسها من مسؤولية المساعدة في التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية العالمية ، وبالتالي فاننا يجب أن نكرر مجددا ادراكنا بأن مسؤولية التنمية في الاستراتيجية الانمائية الدولية تنطبق على الدول الاشتراكية في أوروبا كما أنها تنطبق على الدول الأخرى .

وأود الآن أن أتطرق الى موضوع الممارسات التجارية التقييدية ، وهو أحد مشروعات القرارات الواردة في البند ٦١ (ج) من جدول الأعمال . ويسعد وفد الولايات المتحدة الامريكية أن ينضم للاتفاق العام في الرأى بالنسبة لاعتماد هذا القرار ، كقرار صادر عن الأمم المتحدة بشأن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة والمتفق عليها من أطراف متعددة لمراقبة الممارسات التجارية التقييدية. ان هذه المبادئ والقواعد تهدف الى الحد من القيود التي تعوق التجارة من قبل المؤسسات الخاصة والمملوكة للدولة ، وبالتالي فانها تكمل الجهود المبذولة في مجال الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة للتخفيف من القيود الحكومية المفروضة على التجارة والتعريفات . وفي اعتقادنا أنه من خلال المناداة بمبادئ وقواعد مستويات التنافس النزيه ، وعدم التمييز واحترام مفاهيم القوانين ، يمكن تحقيق جميع منافع التجارة الدولية بالنسبة لجميع المشاركين فيها .

ان السيد سانشيز مونوز رئيس مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الممارسات التجارية التقييدية أثناء حديثه أمام الجلسة العامة ، قد لاحظ الموقف البنّاء لجميع الوفود وجو التعاون وحسن النية والفهم المتبادل الذى ساد خلال ذلك الاجتماع . ونحن نعتقد أنه من خلال روح الهدف المشترك ، أمكن للمؤتمر التوصل الى نتائج مقبولة لدى جميع المجموعات .

ان نفس الشعور بالهدف المشترك والذى كان أساسيا لانهاء هذا المؤتمر بنجاح ، سيكون لازما بالتأكيد للحصول على أقصى المنافع من مجموعة المبادئ والقواعد التي اعتمدناها في هذه الجمعية العامة ، لأنه لما كانت هذه المبادئ والقواعد تمثل توصيات لسلوك المؤسسات والدولة وليست لها خاصية قانونية ملزمة ، فانه لا يمكن التحقق من قوتها الحقيقية الا من خلال شعور مشترك بأنها عادلة ومنصفة .

Digitized by UNOG Library

وتنص المبادئ والقواعد على عدد هام من الأنشطة يشمل تقديم مساعدة وخدمة تقنية من مجموعة الخبراء الحكوميين الدوليين كمنبر للمناقشات متعددة الأطراف . ويسر الولايات المتحدة أن تؤيد هذه الأنشطة وسوف تشترك كلية فيها بقدر ما تسمح به مواردها . ولا زلنا نؤمن بأن المساعدة التقنية يجب أن تموّل على أساس طوعي . وترغب حكومة بلادي في ايضاح موقفها فيما يتعلق بالآثار المالية لعقد اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي ومؤتمر الاستعراض ، ونحن نعتقد أنه يجب توفير الأموال اللازمة لهذا الغرض حتى يمكن اعادة انتشار موارد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ولا تستطيع حكومة بلادي أن تؤيد زيادة صافية في ميزانية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لهذه الأنشطة . ونحن نعتقد أن نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالقيود على ممارسات التجارة وجهودنا التي تبذل حاليا في سبيل اقرار عدد من المبادئ والقواعد ، تشكل تطورا ايجابيا في العلاقات بين الشمال والجنوب ، ونأمل في أن تأتي هذه التوصيات للعالم بوسيلة نشجع بها المنافع الايجابية التي تستطيع المؤسسات أن توفرها بالفعل للمجتمع ككل بينما نقلل أيضا من فرص سوء الاستعمال .

وأخيرا فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون " مشاكل متخلفة عن الحرب " والوارد في البند ٦١ (ك) من جدول الأعمال ، فان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت عليه لأننا لا نعتقد أن هذا موضوع مناسب للنظر فيه ضمن مسائل تتعلق ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، ولا نوافق على الافتراض الذي يكمن وراء مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

السيد ستيفنس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي أولا أن أتكلم نيابة عن بلجيكا ولكسمبرغ ثم بعد ذلك باسم بلجيكا فقط .

ان بلجيكا ولكسمبرغ تؤيد ان البيان الذى القي باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبي والذى عرض مواقفنا فيما يتعلق بمختلف فصول واقسام الاستراتيجية الانمائية الدولية . ان بلجيكا ولكسمبرغ ، تنضمان الى اتفاق الرأى فيما يتعلق بأهداف المساعدة الرسمية وذلك خلال العقد الثالث ، وسوف تستمران في بذل الجهود حتى تحققان الهدف وهو ٧ر. في المائة من الناتج القومي الاجمالي وذلك قبل نهاية هذا العقد رغم ان معدل هذه الجهود قد يتأثر بالنظر الى وضع الميزانية الصعب الذى يواجه بلدينا في الوقت الحالي . ان هدف تكريس واحد في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الرسمية للتنمية ، غير معقول أو واقعي بالنظر الى هذه الأوضاع وبالتالي فهو يقع خارج هذا العقد بأى حال من الاحوال .

وسأعرب الآن عن موقف وفد بلادى . ان آفاق زيادة المساعدة الرسمية خلال السنوات المقبلة ، غير ايجابية وبالتالي لابد لنا ان نتحلى بالابداع في ايجاد استراتيجية جديدة يمكنها ان تنعش التعاون من أجل التنمية . ولهذا فان السلطات في بلجيكا قد اقترحت ميثاق نمو مشترك عرضت أسسه في اللجنة الثانية . ان هذا الميثاق يهدف الى وضع التدابير والاجراءات والأدلة اللازمة والمرنة والتي تعود بالفائدة على جميع الأطراف وذلك فيما يتعلق بالنقل المكثف للموارد الى الدول النامية وكذلك من أجل الاسهام في خلق الظروف الملائمة لانتعاش اقتصادى دولي .

وفي اطار الاستراتيجية التي اعتمدناها الآن وبما يتمشى مع الفقرة (٢٤) من هذه الاستراتيجية ، فان بلجيكا تنتظر من المجتمع الدولي أن يقوم بدراسة معمقة وعاجلة لميثاق النمو المشترك . وتأمل في أن اجهزة الامم المتحدة سوف تولي الاهتمام الجاد لهذا الاقتراح بما يتمشى مع الاهتمام الذى أعطي للاقتراحات المماثلة التي قدمت فيما مضى بما في ذلك تقرير بعثة براندت.

السيد موردن (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن ألقي بيانا موجزا فيما يتعلق بمشروع القرار السابع الوارد تحت البند ٦١ (ج) المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة كندا تؤيد تماما مجموعة القواعد والمبادئ المنصفة والعادلة والمتفق عليها من أجل التحكم في الممارسات التجارية التقييدية . وفي الواقع فان حكومة بلادى قد لعبت دورا أساسيا في صياغة تلك المجموعة من القواعد والمبادئ التي تم اعتمادها . ان حكومة كندا تعي تماما الآثار السلبية الناجمة عن الممارسات التجارية التقييدية بالنسبة لاقتصاديات الدول وبشكل خاص تلك الدول التي تستند في دخلها من العملة الاجنبية على سلع ضرورية محدودة . وكذلك فان حكومة بلادى تعي ان الممارسات التجارية التقييدية ، يمكنها أن تمس سيادة الدول وتقوض سياسات الحكومات ، وتخفض من الفوائد التي يمكن أن تعود على مختلف الدول نتيجة للتجارة الدولية وبشكل خاص الدول النامية .

ان الارشادات التي تم الاتفاق عليها في جنيف في بداية هذا العام ، تحدد بوضوح هذه المشاغل ونواحي القلق وبالتالي يجب أن تسهم في التحكم في اساءة استخدام الممارسات التجارية التقييدية . وقد يكون من المناسب أن نقول أن المدونة سوف تساعد التجارة والأعمال وسوف تضفي شيئا من الاستقرار والتوحيد مما يؤدى الى جو ملائم للشركات التي تعمل على الصعيد الدولي .

ان حكومة كندا تعتقد أن مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها ، هي ارشادات طوعية تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية لجميع الدول من الناحية العملية . ان حكومة بلادى تلاحظ ان هذه الاتجاهات والتوجيهات ، لا تهدف الى الحد من قدرة الدول على تعزيز التنمية الاقتصادية . وفي الواقع فان هذه التوجيهات لا تدين بصورة شاملة جميع الممارسات التجارية التقييدية ، وكذلك تسلم بأن مثل هذه الممارسات يجب ألا تحظر .

فمثلا الفقرة (٩) من الفرع باء (٢) تبين ان مجموعة المبادئ والقواعد :

" لا تنطبق على الاتفاقات الدولية الحكومية ولا على الممارسات التجارية التقييدية التي تسببها مباشرة مثل هذه الاتفاقات ". (A/C.2/35/6, Sec.B(ii), para.9)

وفي الفقرة (٦) من الفرع جيم (٢) هناك استثناءات من تطبيق هذه المبادئ والقواعد فيما يتعلق بالممارسات التقييدية التجارية التي تكون منشأة من قبل الدول . ومرة أخرى ، ففي الفقرة (٧) من الفرع جيم (٣) هناك استثناء آخر يسلم به في الاعتراف بأن بعض الممارسات التقييدية التجارية مشروعة عندما تسهم في السياسات الانمائية للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة كندا ترى ان هذه التوجيهات أو الارشادات لا تتضمن جزءا خاصا بالصلاحيات ولا تعالج المشكلات المتعلقة بالتحكم في الممارسات التقييدية التجارية التي يمكن أن تظهر بعض الاحيان عندما تسعى دولة ما لتطبيق قوانينها خارج حدودها في مجال التجارة الدولية .

ان حكومة بلادي ترى ان مجموعة المبادئ والقواعد هذه ، لا تعتبر اساسا لتغطية الصلاحيات ولا تؤثر على سياسة التجارة الخارجية للدول . ان حكومة كندا تعتقد أن أية محاولات تهدف الى التحكم في الممارسات التقييدية التجارية الدولية ، يجب أن تسلم بالمبادئ العالمية ؛ مبادئ السيادة الوطنية والتنافس الدولي ، ويجب أن تحترم حقوق الدول في تنفيذ الاجراءات التي تبدو مناسبة في مجال تنميتها الوطنية .

ان حكومة كندا اذن لا تعتبر ان المبادئ والقواعد التي تم اعتمادها ، توسع من نطاق الصلاحيات المعترف بها حاليا في القانون الدولي .

واختتم كلمتي بأن كندا ترحب بمجموعة المبادئ والقواعد هذه ، وتعتقد أن المدونة سوف تسهم اسهاما ايجابيا في التحكم في الممارسات التقييدية التجارية والحد من الأنشطة غير المرغوب فيها للشركات التي يمكن أن تحد من التجارة الدولية وتمس السيادة الوطنية للدول في تحديد خططها الانمائية الاقتصادية .

السيد كامبتسيس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد اليونان ، قد شارك مشاركة فعّالة في صياغة نص الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات وهو النص الذى اعتمدناه اليوم . ونحن ندرك أهمية هذا النص في صياغة السياسات الانمائية الوطنية وفي مواصلة التعاون الانمائي على الصعيد الدولي .

اننا ندرك كذلك المشاكل الصعبة التي واجهتها جميع الأطراف خلال المفاوضات التي سبقت الدورة الاستثنائية وخلال الدورة الاستثنائية ذاتها وروح التوفيق والتعاون التي سادت العملية كلها . ونأمل في أن النص المتوازن الذى أسفرت عنه هذه المفاوضات ، سوف يوفر أساسا متينا لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر انصافا وأكثر فعّالية .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، فاننا بانضمامنا لاتفاق الرأى بشأن النص السابق ، فان وفد بلادى يود أن يسجل تحفظه حول الفقرة ١٢٨ من ملحق القرار التي اعتمد بموجبها عقد الامم المتحدة الثالث للاستراتيجية الانمائية الدولية . وبوجه خاص ، فاننا لا نستطيع ان نقبل الهدف الذى يرمي الى زيادة نصيب البلدان النامية من الحمولة الساكنة للاسطول التجارى العالمي الى ما يقرب من ٢٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ . ورغم اننا نؤيد زيادة مشاركة البلدان النامية في الاسطول التجارى العالمي ، الا اننا نعتقد أن هذا يجب ان يتحقق من خلال المنافسة التجارية الحرة ، وليس عن طريق التدابير المصطنعة وعن طريق ذلك فقط يمكن لتكاليف نقل البضائع ان تظل في أدنى مستوى ممكن . ان الحفاظ على تكاليف النقل في أدنى المستويات ، هو أمر ضرورى من أجل زيادة التجارة العالمية التي تخدم مصلحة البلدان النامية والصناعية على حد سواء .

وختاما ، أود أن أعرب عن أغتباط وفد بلادى لاعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، كما أود ان اؤكد أن اليونان سوف تتعاون تعاونا وثيقا مع جميع البلدان من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية .

السيد بوشار (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى سعيد بالاسهام في اتفاق الرأى الذى اعتمدت به الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات . واننا نعتقد بالفعل ان هذه الاستراتيجية تمثل مرحلة هامة في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى لا يستطيع ان يشاطر الاتجاه التشاؤمي الذى ظهر فيما يتعلق بقيمة هذه الوثيقة . لقد جاءت هذه الوثيقة نتيجة لمفاوضات طويلة صعبة ، ولكنها أثبتت في النهاية أنها كانت مفاوضات مثمرة للغاية وعلى الأخص بفضل الدور الذى لعبه السيد السفير نايق وبفضل روح التفاهم والتوفيق التي تحلت بها الوفود . وبالفعل فان نص الاستراتيجية هو نص توفيقي ، وعلى غرار جميع النصوص التي اعتمدت باتفاق الرأى فانه لا يمكن - وهذا أمر طبيعي - ان يرضى تمام الرضا كل واحد منا . ولا اعتقد أن هذا سبب كاف لأن تكون الفائدة التي نحصل عليها من وراء هذا النص محلا لأى شك .

وكما تم التأكيد عليه من قبل ممثلنا في اللجنة الثانية ، فان هذا النص يمثل تقدما ملحوظا بالمقارنة الى النص الذى اعتمد خلال عقد الاستراتيجية الثاني نظرا لاتساع المجالات التي يغطيها

Digitized by UNOG Library

وعلى وجه الخصوص مجالي الطاقة والمال ، بالاضافة الى تحديد أهداف جديدة والتركيز على أهداف متعددة أخرى .

اننا نؤيد البيانات التي تم الأدلاء بها من قبل وفد لوكسمبرغ باسم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ودوله ، ومع ذلك فان وفد بلادي يود أن يؤكد على النقاط التالية :

فيما يتعلق بزيادة المساعدة الرسمية للتنمية ، وبوجه خاص تحقيق هدف الـ ٧ر. في المائة ، فان حكومة فرنسا تؤيد تمام التأييد الالتزامات الواردة في الفقرة (٣) من الفصل (دال) الخاص بالتدابير . وتؤكد حكومة بلادي عزمها على مضاعفة جهودها التي تبذلها في نطاق المساعدة الرسمية للتنمية . ومع ذلك فان وفد بلادي يود أن يوضح ان نسبة الواحد في المائة من اجمالي الناتج القومي لا تعتبر في نظر حكومة بلادي ، كهدف متفق عليه دوليا . ان فرنسا تقدر حق التقدير الدعوة الموجهة للدول المانحة الواردة في الفقرة ٨(ب) من نفس الفصل لزيادة مساعدتها . ونظرا للصعوبات التي يمكن ان تترتب على الطابع المشروط للمساعدة ، فانها على استعداد لدراسة كل حالة على حدة لبحث امكانية معالجتها . ويجدر بنا مع ذلك ان نتفادى تحول عدم الاخذ بهذه الشروط الى اضعاف الجهود المبذولة من قبل بعض الدول المانحة ، في الوقت الذي يظل فيه الهدف الاساسي هو العمل على زيادة موارد المساعدة التي توضع تحت تصرف الدول النامية .

وفي المجال النقدي ، فلكي نخلق ظروفا اكثر ملاءمة لتنمية الدول النامية ومن ثم لنمو الاقتصاد الدولي ككل ، فان الجهود المبذولة من أجل أن يستجيب نظام النقد الدولي بصورة أفضل لمصالح ومنافع الدول النامية ، يجب أن تعزز بفضل مواصلة اصلاحات هذا النظام ، كما انها يجب أن تتبع وأن تطبق بسرعة في بداية العقد وخلاله لصالح المجتمع الدولي بأكمله .

وفيما يتعلق بالأعمال التي ترمي الى تحسين موارد الصادرات التي تحصل عليها الدول النامية من موادها الاولية ، فان وفد بلادي يود ان يؤكد على الاهمية التي يوليها للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ولمواصلة المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات السلعية . ويرى وفد بلادي أن الاجراءات الاخرى الواردة في الفقرة (١) من الفصل (ألف) الخاص بالتدابير ، يجب ان تشتمل على تنويع الصادرات والنهوض بالبحوث من أجل التنمية وتصنيع المواد الاولية في أماكن انتاجها وتقديم التسهيلات فيما يتعلق بتمويل المخزون الاحتياطي .

Digitized by UNOG Library

واخيرا ، فان وفد بلادى يود ان يشير الى اننا نفسر الفقرة ١ (ج) من الفصل (حاء) الخاص بالتدابير ، وهي المتعلقة بشروط نقل التقنيات في مجال الطاقة النووية ، كتأكيد لضرورة القيام بمثل هذه العمليات مع احترام الضمانات الملائمة التي يجب ان تطبق تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توفير الوقاية الفعالة من انتشار الاسلحة النووية .

هذه هي بعض الملاحظات التي كان وفد بلادى يود أن يدلي بها بمناسبة اعتماد نص الاستراتيجية الانمائية الجديدة والتي نوليها اهتماما كبيرا . وقد تم التأكيد على ذلك هنا من قبل وزير خارجية فرنسا في بيانه امام الدورة الحالية للجمعية العامة ، حيث قال :

" لقد تم تحديد الاهداف ووضع الخطوط العريضة . . . وفرنسا من ناحيتها سوف تدافع عنها بعزم " (A/35/PV.8, P.56)

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بمشاكل مخلفات الحرب والوارد تحت البند ٦١ (ك) فلقد امتنعت فرنسا عن التصويت عليه ، وذلك لنفس الاسباب التي ذكرتها في السابق توضيحا لموقفها هذا سواء في الجمعية العامة للامم المتحدة أو في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة . اننا نرى بالفعل ان هذه المشاكل لا تدخل في نطاق البيئة وأنها يجب ان تعالج اذا ما ظهرت عن الطريق الثنائي الاطراف ، وبالاضافة الى ذلك فان هذه المسائل منصوص عليها في البروتوكول الخاص بالالغام والشراك الخداعية وخاصة في المادة (٩) والذى أعده مؤتمر جنيف بشأن حظر أو الحد من استخدام بعض الاسلحة التقليدية التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

اننا لا نقبل ايضا مفهوم المسؤولية الوارد في الوثيقة A/C.2/35/L.24 والذى لا يعتمد على أى أساس قانوني .

ومن ناحية اخرى ، فان اشارة قرار للامم المتحدة الى نتائج اجتماعات خارج المنظومة ، أمر مشكوك فيه . وأخيرا ، فاننا لا نستطيع ان نقدم تأييدنا لفكرة عقد مؤتمر للامم المتحدة ، لا تبدو لنا فائدته واضحة ، وذلك للاسباب التي سبق ذكرها .

السيد بيريز غويريرو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : في هذه المناسبة ، تقع المسؤولية على وفد فنزويلا لكي يعرب عن وجهات نظر مجموعة الـ ٧٧ .

Digitized by UNOG Library

ان هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة كانت عليها مسؤولية اعتماد الاستراتيجية الانمائية الجديدة ، وبالتالي اتمام المهمة التي لم نتمكن من اتمامها في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة . وخلال عملية التحضير ، كانت هناك محاولات من أجل تجنب سلبيات الاستراتيجية السابقة التي لم تتمكن من تحقيق معظم أهدافها . ولا يمكننا ان نقول ان هذه المشاغل قد تم التغلب عليها في هذا النص المعروض علينا ، ولكن مما لا شك فيه ان الاستراتيجية الجديدة تشكل خطوة الى الامام وأهميتها سوف تتوقف على التزام الحكومات في العمل بايجابية وبتصميم في الاطار العام العريض للعمل الذى تنص عليه الاستراتيجية الجديدة .

Digitized by UNOG Library

من بين النواحي الايجابية للاستراتيجية الجديدة ، ينبغي أن تكون هناك اشارة خاصة الى الفصل الخاص بالديباجة ، الذى يعترف صراحة بالحاجة الى تغيير هيكلي في العلاقات الدولية وكذلك الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، والي اعتماد " سيناريو " الأهداف العليا للنمو العام المستند الى معدل نمو سنوى يبلغ ٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي للبلدان النامية، بما في ذلك اطار زمني من أجل التغلب على التأخير ، الذى لا مبرر له ،في تحقيق الهدف ، سيء الحظ ، وهو ٧ر٠ في المائة للمساعدة الانمائية الرسمية المرحل من الاستراتيجية السابقة ، وكذلك الى صياغة أطر عمل عامة لاتخاذ اجراء بشأن قضيتين بعيدتي المنال في الوضع الدولي الحالي ، وعلى وجه الخصوص : النقد والطاقة ؛ والى أهداف هامة مختلفة في مجال التجارة ،والى ايلاء اهتمام خاص ، لا سابق له ، مكرس لاحتياجات الفئات الخاصة من البلدان النامية ،والى الاعتراف بالتنمية كمفهوم متكامل ، والى فصل بشأن " الاستعراض والتقييم " للاستراتيجية يكون أقوى بشكل ملحوظ مما تم الاتفاق عليه بالنسبة للعقد السابق . ومع ذلك ، فان الاستراتيجية الجديدة أبعد عن أن تكون اطار العمل الذى تتطلبه الظروف الصعبة الحالية السائدة في المجتمع الدولي ، الذى يجد نفسه غارقا في أزمة واسعة النطاق ،وليس لها مثيل . والواقع ان النص جاء بأقل مما توقعته مجموعة السبعة والسبعين . ان كثيرا من القيود ونواحي الغموض توجد في مجمل النص ، وذلك نتيجة لعملية المفاوضات الطويلة والصعبة . ان هناك انعكاسا للافتقار الى الرؤية والارادة السياسية لدى البلدان المتقدمة في مواجهة مسؤولياتها تجاه العالم النامي ،وكذلك القصور الذاتي لنظام غير عادل وغير متكافيء للعلاقات الاقتصادية الدولية . وفي ضوء هذا الوضع ، فاننا نلاحظ بقلق عميق وحيرة هذا الموقف السلبي للبلدان المتقدمة الذى صاحبته الآن تلك التصريحات أو التحفظات . لقد اقترح أيضا بأنه تجب الاشارة الى تلك التحفظات كلما اقتبس نص الاستراتيجية في وثائق الأمم المتحدة. وهذا سوف يؤدى الى دوام هذه التحفظات طوال العقد .

ولكن ، ان مفهوم الاستراتيجية نفسه يوفر لنا فرصة التغلب على هذا الوضع والعمل على الوفاء بالمطلوب في ظل هذه الظروف ، والا فان التردد وقصر النظر في مواجهة الأزمة العالمية الخطيرة سوف يؤدى بنا الى درجة من التدهور لا رجعة فيها .

ان الفصل الخاص " بالاستعراض والتقييم يتصور ويشجع استئناف مفاوضات الشمال والجنوب

Digitized by UNOG Library

المقبلة في حينها من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية، وبصفة خاصة الاشارة المحددة التي يجب ذكرها بالنسبة للمفاوضات العالمية، كما نص عليها في قرار الجمعية العامة رقم ٣٤/١٣٨، وهي أساس جدول الأعمال الاقتصادي لهذه الدورة. ومن ناحية أخرى، فان القرار رقم ٣٤/١٣٨ ينص أيضا بوضوح، في الجزء الخاص بالمنطوق على اسهام المفاوضات العالمية في الاستراتيجية.

وختاما، فان الجهود التي تستحق الثناء التي بذلها الذين عملوا بتصميم وبشعور من المسؤولية لم تتناسب معها النتائج الحالية. ومع ذلك فاني أود أن أذكر هنا التفاني والمهارة اللتين أظهرهما السفير نايق، من باكستان في رئاسته للأعمال التحضيرية.

ان لدينا الكثير مما يمكن أن نقوله بشأن مختلف أجزاء نص الاستراتيجية. ولكن الوقت ليس وقت الاعراب عن شعورنا بخيبة الأمل الناجم عن بعض الأمثلة. ان موقف البلدان النامية هذا، والذي هو موضوع وسبب وجود الاستراتيجية، يبين كيف أننا اصبنا بالاحباط لأننا نرى أن النص قد تقلص نطاقه نتيجة البيانات التي ألقيت في هذا الاجتماع. لذلك، فاننا نثق في انه في بداية العقد سوف يبين الجميع تصميمهم على تنفيذه وجعله أكثر فعالية، وهو شيء نفتقر اليه بوضوح في هذا الوقت.

نحن بلدان العالم الثالث ندرك انه يجب علينا أن نعتمد، بطريقة متزايدة على مواردنا الخاصة في جهود أكثر فعالية وأكثر موضوعية من أجل التعاون فيما بيننا. ان هذا لا يعني، بأية طريقة، أن الدول المتقدمة ــ بلدان الاقتصاد السوقي والاقتصاد المخطط ــ معفاة من مسؤولياتها وواجباتها في التكافل نحو البلدان النامية. وبالتالي، تكمن أهمية الجهد الدولي الشامل الذي نكافح من أجله، والذي يجب ان يعطي دليلا، لا يدحضه أي شك، على تضامن المجتمع الدولي بأسره خلال هذا الوقت الحرج والخطير الذي نعيشه.

علاوة على ذلك، فاننا لا نود أن نغفل القرار الذي اعتمد هذا الصباح بشأن الممارسات التجارية التقييدية. ان هذا مجرد بداية جهد في ميدان حرج للجميع، وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية. التي هي الضحايا الأساسية لمثل هذه الممارسات. ومع ذلك، فهي خطوة هامة الى الأمام، ونحن على ثقة من أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سوف يحظى بالتأييد اللازم لضمان احراز تقدم فعال في المستقبل القريب. وبينما لا زلنا غير قادرين على ضمان الربط

Digitized by UNOG Library

القانوني للاحكام في الاتفاقية ، بصرف النظر عن وزن عدالة ووضوح الخطوط الرئيسية ، ينبغي أن نكون قادرين ، بقدر كاف في هذه المرحلة ، لضمان الوصول الى حل سريع لهذه المشكلة الشائكة .

السيد نصيف (العراق) (الكلمة بالانكليزية) : بانضمامنا الى اتفاق الرأى بشأن الاستراتيجية الانمائية الثالثة ، كما وردت في تقرير اللجنة الثانية (A/35/592/Add.1) ، يود وفدى أن يعرب عن تفسيره للفقرة ١٠١ من الاستراتيجية ، وبصفة خاصة كلمتي "البلدان المانحة" ، التي تعني بالنسبة لوفدى البلدان المتقدمة ، كما أن المساعدة الانمائية الرسمية وأهدافها واطارها الزمني موجهة الى تلك المجموعة من البلدان .

انني أود أن ينعكس هذا البيان بالكامل في محاضر هذا الاجتماع .

السيد فيرسيليس (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : ان السيد مندوب فنزويلا ، باعتباره رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين ، قد أعرب بوضوح عن موقف هذه المجموعة . ان وفدى يود أن يركز على بعض النقاط ، حيث اننا نعتبر أن الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث للأمم المتحدة هي أهم موضوع مطروح علينا * .

ولا شك في أن أكبر التحديات التي تواجه مجتمع الأمم اليوم يكمن في ضرورة التوصل الى اتفاق في الرأس سياسي ، في تلك المرحلة الحرجة من الشؤون العالمية ، بشأن أعمال النظام الاقتصادى الدولي . وهذا ما يجعل الاستراتيجية الانمائية الدولية ذات أهمية كبرى . انها تضع جدول أعمال المفاوضات الاقتصادية الدولية لعقد الثمانينات .

وما من أمة ، كبيرة أو صغيرة ، تستطيع أن تتهرب من مسؤوليتها في هذا المسعى . ان مهمة عكس اتجاه التدهور الحالي للوضع الاقتصادى العالمي يجب ان تحتل مكان الصدارة في مداولاتنا .

ان اعتماد الاستراتيجية الانمائية الجديدة قد أدى الى الخروج بمشاعر مختلطة . لقد أسعد وفدى أن ينضم الى اتفاق الرأى . اننا نجد في الاستراتيجية مجموعة متوازنة بطريقة معقولة من الأهداف المحددة والأغراض والتدابير السياسية ، التي بوجه عام ، تغطي معظم قلقنا ومشاغلنا

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الصفار (البحرين) .

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك، لا يسعنا الا أن نعرب عن شعور بخيبة الأمل ازاء عدد وامتداد التحفظات التي أدلى بها عدد من الوفود.

ان هذا يؤدي بوفدي الى أن يشك في اخلاص وأغراض بعض المشاركين في هذا الحوار. وعند اعتماد هذه الاستراتيجية الدولية الجديدة، أعربت عن الأمل في ألا تكون الجمعية العامة قد اعتمدت برنامج عمل آخر نجده في النهاية فارغا من الموضوع وتنقصه النتائج العملية. يجب أن نذكر أنفسنا بأنه عند تحديد الثمانينات عقدا انمائيا ثالثا للأمم المتحدة، فاننا نخاطب ٨٠٠ مليون من البشر يعيشون في فقر مدقع.

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك فان نغمة التشاؤم هذه تعزز قناعتنا بضرورة القيام بجولة مفاوضات اقتصادية عالمية في العام القادم . ومن رأينا ، أنه من الخطر على المجتمع الدولي أن يترك الفرصة تمر دون عقد اجتماع بغية الدراسة مرة اخرى والتوصل الى اتفاق بشأن قضايا المواد الأولية والطاقة والمال والتمويل والتجارة والتنمية .

ان المناقشات بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، قد أظهرت أن مواقف كثير من البلدان فيما يتعلق بهذه القضايا الأساسية ، لم تتغير . ولقد كنا نتوقع أن الحقائق الحالية في الموقف الاقتصادي العالمي سوف تجعل في الامكان بالنسبة لهذه البلدان ادخال التعديلات المناسبة على سياساتها الوطنية للأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات والأنماط الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ولقد حان الوقت لكي تقدم البلدان المتقدمة الاعتراف الواجب بالتطلعات المشروعة ومشاغل العالم النامي . ان هذه التطلعات والمشاغل ، قد تم الاعراب عنها في القضايا الأساسية بالنسبة لضرورة هيكلة النظام التجاري العالمي الحالي ، وكذلك بالنسبة لضرورة اجراء اصلاحات في النظام النقدي والمالي الدولي الراهن . ومن الواضح أن هذه الاصلاحات ، اذا ما تمت ، فسوف تحدث آثارا بعيدة المدى وطويلة الأجل على هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبالتالي سوف تؤدي الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ونحن في العالم النامي نتعرض بشكل مباشر الى كثير من مشاكل الغذاء والمأوى والصحة والتعليم من أجل الملايين من السكان المحتاجين ، ونشعر عن حق بأن هناك حاجة لادخال اصلاحات في النظام الدولي .

ولقد اتيحت الفرصة لوفد الفلبين هنا لكي يقول ان العلاقات الدولية بما فيها العلاقات الاقتصادية ، يجب أن تقوم على المبادئ الأخلاقية التي قبلتها البشرية جمعاء وهي العدالة والاقتسام العادل والتفاهم والتعاون المتبادل والتسامح وحماية الضعيف والحرية من سيطرة القوى . ان هذه المبادئ ، في رأينا ، يمكن تكرارها ، وهي المبادئ التي يجب أن نركز عليها في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للعقد الانمائي الثالث ، وهي أيضا تشكل أهدافا لا يمكن وضعها في شكل كمي في هذه الاستراتيجية ولكنها هي الخيط الفاصل بين نجاح وفشل الاستراتيجية الانمائية الدولية .

Digitized by UNOG Library

ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة هي الأداء الأساسية لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان تنفيذ هذه الاستراتيجية يجب أن يعطي دفعة سياسية وخاصة من قبل البلدان المتقدمة ، وفي النهاية ، فان قادة تلك البلدان عليهم أن يتخذوا قرارات سياسية كبرى تظهر حنكتهم الاقتصادية .

السيد مونوز ليدو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد المكسيك يود أن يعرب عن قلقه فيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والوضع الذي يجب أن يكون عليه عملنا بالنسبة الى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

ان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة ، قد اعتمدت باتفاق الرأي نص هذه الاستراتيجية ، وكانت هذه هي النتيجة الايجابية الوحيدة لتلك الدورة . وبالنسبة للبعض ، فان النتائج التي تم التوصل اليها كانت غير كافية وتعكس ميلا نحو الجمود بدلا من الاتجاه نحو التغيير . وبالنسبة للبعض الآخر ، فان هذا النص يمثل القاعدة الممكنة الوحيدة للتوصل الى اتفاق وحدّ أدنى لاتفاق يمكن على أساسه أن نحرز التقدم . اننا قد اعتمدنا الاستراتيجية كاطار تصوري ليعكس مستوى الفهم والاتفاق الذي توصل اليه أولئك الذين يهتمون بالأنشطة الاقتصادية الدولية ، كما انها اعتمدت أيضا كاطار للعمل في الثمانينات .

ان الاستراتيجية لا تعكس تماما تطلعات البلدان النامية ، هناك حدود فيما يتعلق بمضمونها وطبيعتها . انها نتيجة متواضعة اذا ما قيست بالمبادئ التي تهمنا وهي ما زالت بعيدة جدا عن التدابير المحددة التي نتطلبها . ان الارادة السياسية لأولئك الذين في امكانهم أن يسهموا لايجاد حل للأزمة لا زالت ضعيفة اذا ما قورنت بالتحديات التي نقابلها ، وهي متناقضة اذ مازال البعض يرغب في تقليل مداها بدلا من وضعها في حيز التنفيذ . وفيما يتعلق بالتحفظات ، فاننا نعتقد أنها يجب أن تكون ايجابية في طبيعتها .

ان النص يفتقر الى التأكيد والوضوح . ويجب ألا يبقى هناك شك بشأن بعض النقاط الأساسية في النص ، ومثالها ما يلي : من الضروري ضمان الادارة المستقرة للأسواق الدولية بالنسبة لسلعها وضمان عائد حقيقي متزايد للبلدان المصدّرة . ويجب ضمان الوصول الفعلي والواسع للسلع المصنّعة من البلدان النامية الى الأسواق العالمية . ويجب احترام السيادة الكاملة والدائمة على

Digitized by UNOG Library

الموارد البيئية والأنشطة الاقتصادية . كما يجب مراقبة المؤسسات عبر الوطنية لضمان أن تكون مساهمتها في التنمية بشكل ايجابي . ويجب نقل التكنولوجيا التي تشجع على التصنيع الى بلدان العالم الثالث. ويجب أن يعاد انعاش الصناعة على أساس اختيارى ملائم تلبية لاحتياجات بلادنا . كما يجب أن يتحقق المزيد من اصلاح نظام النقد الدولي ولكن دون أن تؤدى عملية الاصلاح هذه الى التضحية بالتنمية ذاتها . ويجب ضمان النقل المكثف للموارد المالية. ان التدابير المقترحة فيما يتعلق بالطاقة ، يجب أن تكون شاملة بطابعها ، كما يجب أن يكون هناك ارتباط وثيق بينها وبين متطلبات التنمية .

كل هذا وغيره ، يجب أن يتم في المستقبل القريب . ومع ذلك ، فان اعادة فتح باب المناقشة بشأن النص الذى أعد خلال ثلاث سنوات ، سوف تكون غير مرغوب فيها وغير مثمرة . وما نحن في حاجة اليه ، هو بعث الحياة في هذه الوسيلة التي خلقناها ، ومن واجبنا أن ندعمها وأن نطبقها ، بدلا من أن تصبح انعكاسا مقفرا لخلافاتنا .

ونحن ندرك جميعا خطورة الوضع ، ولكن نختلف في رد الفعل . فهناك البعض الذين يتجمعون ثانية ويتخذون مواقف محافظة ، بينما تشعر الأغلبية بأن النهج الوحيد التصورى المجدد للتغيير هو الذى يستطيع أن يحمي مصلحتنا المشتركة .

ان تقييم الوضع الاقتصادى العالمي يتلخص في أن النظام الذى انبعث اثر فترة الحرب ، قد دام أكثر من اللازم وهو في سبيل الانقراض الآن . ان التضخم ونزعة الحماية والفوضى النقدية والبطالة ونقص الطاقة ، كل هذه امور تتسبب في اضطرابات خطيرة في البلدان النامية وتؤدى الى وضع موءسف بالنسبة للبلدان الأقل دخلا .

Digitized by UNOG Library

واننا لمدركون لحدود الاستراتيجية ولفوائدها وللتقدم الذى حققته . فللمرة الأولى اعتمدت اسلوبا شاملا للنظر في مشاكل الاقتصاد الدولي ، وبالاضافة الى ذلك فانها تناولت موضوعات ومطالب جديدة ، وخاصة في الفصل الخاص بالطاقة . ان النقاط التي أثيرت فيها ، تطابق في الأساس الاقتراح الذى تقدم به رئيس المكسيك من فوق هذه المنصة .

ان الجمعية العامة ستجدد التزامها بمبادئ النظام الاقتصادى الدولي الجديد في نطاق مشروع القرار A/C.2/35/L.47/Rev.1 الذى يوفر هذه السنة في سياق المادة (٣٤) من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وثيقة أساسية ، ويبين انه مازال نافذ المفعول رغم أية معارضة له .

ان وفد بلادى قد شارك في صياغة هذه الاستراتيجية مشاركة فعالة ، وقد فعلنا ذلك يقينا منا بأن الجمعية يجب أن تكون المحفل الملائم لتحقيق اتفاق وحل توفيقي ، كما يجب ان تكون القوة الدافعة للتعاون الاقتصادى . اننا نشعر بأنه من غير المجدى ألا نعطي الجمعية السلطة والصلاحيات من أجل ادارة المفاوضات الشاملة . اننا على ثقة من أن الاستراتيجية التي اعتمدت ، ستكون بداية لمزيد من الاتفاق في الرأى من أجل تدابير عملية .

السيد فيللوسو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذا البيان يتعلق بالبند ٦١ (ألف) من جدول الأعمال المتعلق باستراتيجية التنمية الدولية .

واسمحوا لي في البداية أن أقول ان وفد البرازيل قد انضم الى الاتفاق العام في الرأى الذى تم التوصل اليه بشأن نص الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، نتيجة للموقف الذى اتخذته مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذا الموضوع . وان البرازيل تنضم الى البيان الذى أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ أمام هذه الجلسة للجمعية العامة . ولكن لكي أجعل موقف حكومة البرازيل أكثر وضوحا ، فمن الضرورى أن أعرب عن رأينا بالنسبة للنص الذى اعتمدناه .

ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، ليست مرضية بشكل عام ، لأن النص يعكس بوضوح الجمود الذى أظهرته البلدان المتقدمة اثناء عملية التفاوض . ان هذا الجمود الذى يظهر واضحا من استمرار اللجوء الى نفس اللغة ، قد نجح أيضا في اعاقة امكانية التوصل الى تقدم ملموس على أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها في محافل أخرى . وما هو أسوأ من ذلك ، ان النص قد امتلأ بعدد غير متوقع من التحفظات والبيانات التفسيرية ذات الطابع التقييدى .

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى ذلك ، فان البرازيل تأسف لأن العناصر الأساسية للجزء الهام من النص ، قد تم التفاوض بشأنها في اللحظات الأخيرة من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة في ساعة الذروة ، ولقد كانت مفاوضات سريعة بهدف انقاذ الاتفاق في الرأى . ولقد اتضح من البيانات التي استمعنا اليها هنا اليوم والتي أدلي بها من قبل في اللجنة الثانية ومن الانعكاسات في ملحق الوثيقة A/35/592/Add.1 ، انها بعيدة تماما عن اتفاق حقيقي في الرأى ، وأنها تمثل نوعا من " اتفاق الرأى المزعوم " .

ان الوفد البرازيلي يجب أن يسجل أسفه لأنه بالاضافة الى المحاولات العديدة التي استخدمت في النص لغة " المراوغة " وبالذات تلك الموجودة في الفقرات المتعلقة بالجزء الاقتصادى ، فان هذا العدد الكبير من التحفظات والبيانات التفسيرية الموجودة لا تبين فقط افتقار الارادة السياسية لدى العديد من الدول المتقدمة ولكن تبين معارضتها الحقيقية لتدابير اعادة هيكلة النظام الاقتصادى الدولي الجديد من أجل ضمان الانصاف والعدالة والاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي هي دون شك الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

وبينما نجد أن بعض البلدان المتقدمة تتظاهر بأنه لا علاقة لها بالأسباب أو بالحلول المتعلقة بالمساوئ التي تعترى العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية - كما لو كان التكافل شيئا يمكن احتواؤه داخل حدود - فان عددا كبيرا من الدول الأخرى يعبر الأمثلة بشأن مواقفه المتشددة من خلال التحفظات والتفسيرات التقييدية التي تم التعبير عنها رسميا في فقرات أساسية من الديباجة والفقرات المتعلقة بالغايات والأهداف والتدابير السياسية والاستعراض والتقييم . ان هذه الفقرات تتناول مجالات أساسية مثل المساعدات الانمائية الرسمية والتجارة الدولية والموارد المالية والنظام النقدى الدولي ، وهذا قليل من كثير .

ان موقف البلدان المتقدمة يدعونا الى التساؤل ، الى أى مدى توصلنا بفاعلية الى استراتيجية لعقد التنمية الثالث للأمم المتحدة ؟ وهل الاستراتيجية هي مجرد وثيقة أخرى تتوقف فائدتها عند حد العمل الذى اتخذناه اليوم ؟ وعلاوة على ذلك ، فان النص يبين اتجاها خطيرا لإدراج مشاكل التنمية للبلدان النامية ، فقط في اطار الموقف العام للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ،

Digitized by UNOG Library

ووضعها جميعا على قدم المساواة بشكل غير مقبول وغير مرغوب فيه ، وهذه أمور يرفضها وفد بلادى لأنها ترمي الى الغاء الفوارق والمعاملة التفضيلية التي يجب أن تحظى بها البلدان النامية .

وأخيرا ، يجب ألا ننسى مهما كانت أوجه القصور ، أن النص يجب أن ينظر اليه ككل من كلا جانبيه الاقتصادى والاجتماعي . ان التحفظات والاعلانات التفسيرية التي أدلت بها البلدان المتقدمة بشأن الجوانب الاقتصادية للاستراتيجية ، يجب أن توزن في اطار المعالجة التي يحظى بها الجانب الاجتماعي للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وكما جاء في الفقرة الأولى من القسم الخاص بالأهداف والمقاصد ، فان الاستراتيجية هي جزء لا ينفصل عن جهود المجتمع الدولي لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الذى بدوره سيحفز على اتخاذ تدابير ستنفذ في نفس الوقت ، وليس بشكل جزئي . ان وفد بلادى يود أن يؤكد من جديد هذا الفهم للأمور .

السيد مي جوجان (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، قد اعتمدت أخيرا . ولقد كان ذلك نتيجة للاعداد الطويل ، والمناقشات المتكررة والمفاوضات الصبورة التي شاركت فيها جميع الدول وبذلت الجهود الملموسة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى الدولي للتنمية . ان الوفد الصيني يرحب بها ، ويود أن ينتهز هذه المناسبة لكي يعرب من جديد عن عميق تقديره للسيد السفير نايق من باكستان على جهوده التي لا تكل واسهاماته الايجابية التي قدمها لصياغة الاستراتيجية الجديدة .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من أن الاستراتيجية الانمائية الجديدة فشلت في الوفاء بالتوقعات الأولية ولا سيما رهانات ومطالب البلدان النامية، ولا تزال في حاجة الى المزيد من الاثراء والتطوير من خلال المفاوضات المقبلة حول التعاون الاقتصادى الدولي، الا انها بالرغم من ذلك تمثل نوعا من التقدم اذا ما قورنت بالاستراتيجية السابقة فهي وثيقة هامة من شأنها أن تعزز تعبئة الرأى العام العالمي لتعزيز التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية. ان هذه الاستراتيجية الجديدة تلتزم بالتوجيهات الاساسية التي وضعتها الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة بشأن اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد. فديباجتها تشير بوضوح الى ان الاستراتيجية الجديدة يجب أن توجه نحو تحقيق أهداف اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد الذى يتطلب المشاركة الفعّالة والكاملة والمنصفة لجميع البلدان النامية في صياغة وتطبيق جميع المقررات المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي بهدف احداث تغييرات بعيدة المدى في هيكل النظام الاقتصادى الدولي الحالي على أسس منصفة معادلة. وهذه في رأينا، نقطة انطلاق أساسية للاستراتيجية الجديدة، والتي لابد من ضمان الالتزام التام بها خلال عملية تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة. وأى انحراف عن هذا السبيل سواء بالكلمات أو بالأعمال، لن يؤدى فقط الى الاقلال من قيمة الاستراتيجية نفسها واضعاف فاعليتها، بل سوف يؤثر بشكل سلبي على التعاون الاقتصادى الدولي ككل.

اننا لا نستطيع اغفال حقيقة ان تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لا يزال يمثل مهمة شاقة أمامنا، ويتطلب بذل الجهود المضنية من جانب جميع الاطراف. ومن المؤسف ان بعض البلدان المتقدمة قد أعربت عن بعض التحفظات ازاء بعض الأحكام الأساسية الخاصة بالمساعدة الانمائية، ورفضت أن تتحمل أى مسؤوليات. وفي رأينا أن جميع البلدان المتقدمة - بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية - عليها أن تتحمل مسؤولياتها في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الجديدة. اننا نأمل أن تفكر الدول المتقدمة المعنية تفكيرا جديا في الآراء التي أعربت عنها البلدان النامية في اطار عملية صياغة الاستراتيجية، وفي جلسة اليوم، وان تضطلع بالتزاماتها في تنفيذها الفعلي، بما يتمشى ومتطلبات هذه الاستراتيجية، وأن تزيد بشكل مستمر من مساعدتها للبلدان النامية، وذلك كي تضمن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الجديدة.

Digitized by UNOG Library

ان الوضع العالمي المتأزم والمتوتر في الثمانينات سوف يزيد ويثقل من مسؤلياتنا التاريخية في اضطلاعنا بتنفيذ هذه الاستراتيجية . لكن كما هو الحال دائما ، فان احراز أى تقدم في أية قضية جديدة يتم من خلال القضاء على العقبات والمقاومة . ونحن على قناعة بأننا طالما كنا متمسكين بأهداف الاستراتيجية الجديدة ، ونسهم بفاعلية بنصيبنا في تنفيذها ، فانها سوف تلعب دورها المناسب في تعزيز النمو الاقتصادى الدولي وتطوير الدول النامية بصفة خاصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند (٦٢) من جدول الأعمال ، المعنون " الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/35/628 .

والآن ، سوف نبت في مشروعات القرارات الخمسة ، ومشروعي المقررين الذين أوصت بهما اللجنة الثانية في الفقرتين ٤٢ ، ٤٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/628 .

ان مشروع القرار الأول معنون " مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

أعتمد مشروع القرار الأول . (قرار ٣٥/٧٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أما مشروع القرار الثاني فهو معنون " دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

أعتمد مشروع القرار الثاني . (قرار ٣٥/٨٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون " الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " . وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/657 . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار الثالث . (قرار ٣٥/٨١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الرابع المعنون " صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية " . وأطرح مشروع القرار هذا للتصويت .

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ٢١ عن التصويت (قرار ٨٢/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس بعنوان " برنامج الامم المتحدة الانمائي " . ان اللجنة الثانية اعتمدت مشروع القرار الخامس دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٨٣/٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نأتي الآن الى مشروعات المقررات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٤٣ من تقريرها A/35/628.

ان مشروع المقرر الأول بعنوان " التقارير والمقررات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق أيضا على مشروع المقرر الأول ؟

اعتمد مشروع المقرر الأول

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع المقرر الثاني بعنوان " صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية " . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من بحث البند ٦٢ من جدول الأعمال .

سوف تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٤ من جدول الأعمال ، والمعنون " المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث " . ان تقرير اللجنة الثانية وارد في الوثيقة A/35/663 .

سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا بشأن مشروعات القرارات ومشروع المقرر الذين أوصت بهم اللجنة الثانية في الفقرتين ١١١ و ١١٢ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/663 .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار الأول يتعلق بتقديم المساعدة الى نيكاراغوا . ان اللجنة الثانية اعتمدت مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا توافق على مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٥/٨٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الثاني يتعلق بالمساعدة في تعمير لبنان وتنميته .

ان اللجنة الثانية اعتمدت مشروع القرار الثاني دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق عليه أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٥/٨٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث يتعلق بتنفيذ برنامج الانعاش واعادة التأهيل ، على المديين المتوسط والطويل ، في المنطقة السودانية الساحلية .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا على مشروع القرار الثالث ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ٣٥/٨٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ومشروع القرار الرابع يتعلق بالمساعدة في تعمير جمهورية افريقيا الوسطى وانعاشها وتنميتها . ومقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية لمشروع القرار هذا قد ورد في الوثيقة A/35/683 .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق عليه أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (قرار ٣٥/٨٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الخامس الذى يتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية الى بنن . ان مقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا قد ورد في الوثيقة A/35/683 .

Digitized by UNOG Library

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا على مشروع القرار الخامس ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٣٥/٨٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس يتعلق بتقديم المساعدة الى جيبوتي .

ان اللجنة الثانية اعتمدت مشروع القرار السادس دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا عليه ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٣٥/٨٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار السابع . ان مشروع القرار هذا يتعلق بتقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في اوغندا وجيبوتي والسودان والصومال .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا على مشروع القرار السابع ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (قرار ٣٥/٩٠)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثامن يتعلق بتقديم المساعدة الى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية هذا المشروع دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (قرار ٣٥/٩١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار التاسع ألف ، وباء يتعلق بتقديم المساعدة الى تشاد .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار التاسع ـ ألف ، وباء دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمده أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع ألف وباء (قرار ٣٥/٩٢ ألف وباء)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار العاشر يتعلق بتقديم المساعدة الى سان تومي وبرينسيبي .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمده أيضا ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (قرار ٣٥/٩٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الحادى عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى زامبيا .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار الحادى عشر (قرار ٣٥/٩٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى غينيا ـ بيساو .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (قرار ٣٥/٩٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى ليسوتو .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار الثالث عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث عشر (قرار ٣٥/٩٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى جزر القمر .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع عشر (قرار ٣٥/٩٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى بوتسوانا .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار الخامس عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس عشر (قرار ٣٥/٩٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى موزامبيق .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس عشر دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار السادس عشر (قرار ٣٥/٩٩)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السابع عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى زمبابوى . ان مقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/683 .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار السابع عشر ؟

اعتمد مشروع القرار السابع عشر (قرار ٣٥/١٠٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثامن عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى سانت لوسيا . ان مقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/683 .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثامن عشر دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن عشر (قرار ٣٥/١٠١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار التاسع عشر يتعلق بتقديم المساعدة الى دومينيكا .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار التاسع عشر ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع عشر (قرار ٣٥/١٠٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار العشرون يتعلق بتقديم المساعدة الى اوغندا .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار العشرون (قرار ٣٥/١٠٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الحادى والعشرون يتعلق بتقديم المساعدة الى الرأس الأخضر .

Digitized by UNOG Library

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار الحادى والعشرين ؟

اعتمد مشروع القرار الحادى والعشرون (قرار ٣٥/١٠٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني والعشرون يتعلق بتقديم المساعدة الى غينيا الاستوائية .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار الثانى والعشرون (قرار ٣٥/١٠٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث والعشرون يتعلق باستعراض الحالة الاقتصادية في تونغا ، وجيبوتي ، وسان تومي وبرينسيبي ، وسيشيل ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، والبلدان النامية حديثة الاستقلال بغية ادراج هذه البلدان في قائمة أقل البلدان نموا .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار الثالث والعشرين ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث والعشرون (قرار ٣٥/١٠٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع والعشرون يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع والعشرين دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع والعشرون (قرار ٣٥/١٠٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع المقرر الموصى به من قبل اللجنة الثانية في الفقرة ١١٢ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/35/663 .

Digitized by UNOG Library

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الادلاء ببيانات لتعليل تصويتهم بعد التصويت .

Digitized by UNOG Library

السيدة رافن (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : اتحدث نيابة عن حكومات الدانمرك ، وفنلندا ، وايسلندا ، والسويد ، والنرويج . ان وفود بلادنا قد انضمت الى اتفاق الآراء بشأن مشروع القرار الثالث والعشرين . ان حكومات بلدان الشمال قد أيدت فكرة اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا ، كما أعربنا عن هذا التأييد خلال العمل المتعدد الأطراف والعمل الثنائي . ان فئة أقل البلدان نموا يجب أن تعتمد على معايير صحيحة غير قابلة للنزاع .

ومن الطبيعي ، ان تلك البلدان عندما تشعر بأنها لا تستوفي هذه المعايير تتقدم بطلب لادراجها ضمن قائمة أقل البلدان نموا . ان الأمم المتحدة قد وضعت اجراء لفحص وتقييم مثل هذه الطلبات . وفي الصيف الماضي ، بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي باجراء عملية تقييم لعدد من البلدان التي تقدمت بطلبات لتصنيفها ضمن فئة أقل البلدان نموا وبالتالي تصبح مؤهلة للانتفاع من التدابير الخاصة المنصوص عليها لهذه البلدان . وفي رأينا ، أن مشروع القرار هذا قد فتح الطريق أيضا أمام عملية مراجعة القائمة الحالية .

ان عملية تقييم الطلبات الخاصة بالبلدان المشار اليها في مشروع القرار لكي تدرج ضمن قائمة أقل البلدان نموا ، يجب أن تعطى أولوية قصوى . ومن المهم بالنسبة للبلدان الافريقية التي تتقدم بطلبات ، ألا تظل لفترة أطول مما ينبغي في حالة قلقة فيما يتعلق بمحصلة عملية التقييم .

وفضلا عن ذلك ، فاننا نعترف بانه أثناء عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا ، هناك حاجة الى معرفة أى البلدان مدرجة على هذه القائمة .

لذلك ، فاننا نتوقع من لجنة التخطيط الانمائي أن تشرع كما هو مطلوب في مشروع القرار الذى اعتمد توا ، في تقديم تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن توصياتها . واذا توافرت لدينا الثقة في أن القائمة التي تحدد فئة أقل البلدان نموا تعكس بطريقة حقيقية وصحيحة احتياجات التنمية لهذه البلدان ، عندئذ فقط يمكن لهذه القائمة أن تخدم غرضا مفيدا . لذلك ، فان حكومتنا تشعر بأن هناك حاجة لبحث قائمة أقل البلدان نموا في اطار أوسع أيضا وكما اقترحت لجنة التخطيط الانمائي ، عندما تم الاتفاق على فئة أقل البلدان نموا ، هناك حاجة الى اعادة النظر في القائمة وفي المعايير وهذا يجب أن يتم على فترات معينة في ضوء التطورات .

ومن ثم ، فنحن نحتفظ بحقنا في العودة الى هذه المسألة في وقت ملائم ، طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦١ (١٩٨٠) .

Digitized by UNOG Library

السيد كيسلي (تشاد) (الكلمة بالفرنسية) : لقد اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع توا مشروع القرار التاسع ألف وباء الوارد في الوثيقة A/35/663 ، بشأن المساعدة في تعمير تشاد وانعاشها وتنميتها ، والمساعدة الانسانية الطارئة الى شعب تشاد . ان هذا دليل كبير على التضامن الذى أعربت عنه أمم العالم ازاء بلدى في الوقت الذى يمرّ فيه بأصعب لحظات حياته . وعليه ، فان وفد بلادى ممتن جدا لجميع الوفود الحاضرة هنا ، وعلى وجه الخصوص ، للمشتركين في تقديم مشروع القرار هذا ، على التشجيع والدعم اللذين قدما لنا . وبالتالي ، فانني أود أن أشكر ، بصفة خاصة ، وفد السنغال بصفته رئيسا للمجموعة الافريقية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذى قدم مشروع القرار هذا في اللجنة الثانية .

ان مشروع القرار الذى اعتمد توا يكتسي أهمية قصوى بالنسبة الى بلدى ، لانه جاء في وقت ملائم ، وهو يمثل لنا أكثر من مصدر للأمل ازاء الوضع السائد حاليا في تشاد . ان الأحداث الخطيرة التي لا تزال جارية سواء في العاصمة أو في داخل بلادى قد أدت ، في الحقيقة ، الى تخريب البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بكاملها في تشاد . ان الاقتصاد الوطني أصبح في حالة يرثى لها . وأصبحت الزراعة وتربية الماشية ، وهما قطاعان أساسيان في الاقتصاد الوطني في حالة اضطراب . ودمرت تماما وسائل الاتصال ، والصحة العامة لم يعدّ لها وجود ، وأصبحت المستشفيات والمصحات في وضع متدهور حيث دمرتها القذائف . لقد تدهور نظام التعليم ، وأغلقت جميع المؤسسات الجامعية والمدارس الثانوية والابتدائية منذ عامين ، وبالنسبة الى المؤسسات التعليمية التي توجد في مناطق يسودها الهدوء فانها لا تعمل نظرا الى عدم توافر الكتب الدراسية والمواد التي لا غنى عنها . ولم يعد هناك أموال عامة حيث توقفت المدفوعات منذ بداية عام ١٩٧٩ ، وليست هناك فائدة في أن نتحدث عن مدن معينة لأنها دمرت بالكامل .

ان سكان تشاد يعانون من هذه الكارثة المطلقة ، انهم يهربون من مسرح العمليات خوفا من الموت ويعيشون في ظروف غاية في الصعوبة فيما يتعلق بالصحة ، ويحرمون حتى من الحدود الدنيا لضرورات الحياة . ان هذا الجانب الأخير من مأساة تشاد هو موضع اهتمام من جانب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حيث يتطلب اجراء عاجلا ولا يتطلب وقف اطلاق النار . وفي هذا الاطار طلبت المعونة الانسانية العاجلة في مشروع القرار التاسع (ألف) و (باء) ، الذى اعتمد توا .

Digitized by UNOG Library

اما فيما يتعلق بالمساعدة في تعمير تشاد وانعاشها وتنميتها ، فان وفد بلادى يتفق مع الأمين العام الذى بيّن في تقريره الوارد في الوثيقة A/35/488 ، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، انه من الأفضل الانتظار حتى نهاية الأعمال العدائية قبل الشروع في العمل .

لكن مع ذلك ، فان وفد بلادى يود هنا أن يشكر حكومة الفلبين التي ، رغم استحالة تطبيق القرار ٣٤/١٢٠ الذى صدر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، قدمت مساهمتها لمساعدة تشاد .

السيد ميكاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد انضم الى اتفاق الآراء من أجل اعتماد مشروع القرار السادس عشر الوارد في تقرير اللجنة الثانية في الوثيقة A/35/663 ، بشأن البند ٦٤ من جدول الاعمال . ومن ثمّ ، فان وفد بلادى يريد أن يعلن ، حتى يسجل في محضر الجلسة ، أن أحكام الفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار هذا لا تنطبق على الحالات التي تمنح فيها المساعدة بمقتضى القوانين المحلية ، لأقل البلدان نموا فقط من بين البلدان النامية ، كما حددتها منظمة الأمم المتحدة .

السيد بيريدو (السودان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبنا أخذ الكلمة لتأكيد تصويتنا فيما يتعلق بمشروع القرار الثالث والعشرين ، الذى اعتمدته توا الجمعية العامة .

لقد أيد وفد السودان مشروع القرار هذا ، وفي رأينا انه يرخص للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الأولى لسنة ١٩٨١ أن يبحث توصيات لجنة التخطيط الانمائي المشار اليها في مشروع القرار . وبالتالي ، أن يضيف أى بلد الى قائمة أقل البلدان نموا على أساس المعايير القائمة وأحدث البيانات المتصلة بهذه البلدان . وفي نظرنا تعتبر هذه هي المهمة الأساسية التي يجب أن تقوم بها لجنة التخطيط الانمائي في الأسابيع أو الشهور القليلة القادمة قبل اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته التي ستعقد في الربيع القادم .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، فان فهمنا للفقرة ٢ من المنطوق ، والتي تنص على أن :

" تقرر أن لا يكون من شأن هذه الممارسة المساس بأى استعراض شامل يجرى في المستقبل لقائمة أقل البلدان نموا ، التي قد تأذن بها الجمعية العامة في موعد لاحق وفقا للاجراءات المقررة " .

ان فهم وفد السودان لهذه الفقرة هو أن لجنة التخطيط الانمائي لا يمكن أن تشرع في استعراض قائمة أقل البلدان نموا الا عندما ترخص لها الجمعية العامة بذلك ، وذلك في تاريخ لاحق . ان القرار ١٦١ (١٩٨٠) الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي والذى اعتمد في تموز/يوليه من هذا العام مطابق لهذا المعنى ،ولهذا التفسير .

وفي نظرنا ، فان اللجنة يجب أن تلتزم بهذا التفسير ،وبمعنى هذا القرار . ويجب عليها أن تركز جهودها على الطلبات التي تتقدم بها البلدان الجديدة والبلدان حديثة العهد بالاستقلال لادراجها في القائمة . وأى استعراض آخر يجب أن يرخص به من الجمعية العامة في تاريخ لاحق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبذلك نكون قد انتهينا من النظر في البند ٦٤ من جدول الأعمال . والآن ننتقل الى الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال والمعنون " تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي " والتقرير وارد في الوثيقة A/35/545.

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشاريع القرارات الأربعة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٥ من تقريرها في الوثيقة A/35/545.

مشروع القرار الأول معنون "عقد النقل والمواصلات في افريقيا " . ان مقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا وارد في الفقرة ٣ من الوثيقة A/35/577.

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول بدون تصويت .

فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١٠٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أما مشروع القرار الثاني بشأن السنة الدولية للاتصالات فقد اعتمدته اللجنة الثانية بدون تصويت .

Digitized by UNOG Library

فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٥/١٠٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، سوف أطرح للتصويت مشروع القرار الثالث وعنوانه " السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضي العربية المحتلة " . ان مقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع القرار هذا واردة في الفقرة ٦ من الوثيقة A/35/577.

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٣ عن التصويت (قرار ٣٥/١١٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، أطرح للتصويت مشروع القرار الرابع بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني .

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢١ عن التصويت (قرار ٣٥/١١١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ، توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٢٦ بمشروع مقرر بشأن المبادئ التوجيهية للسنوات والاحتفالات السنوية الدولية .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع المقرر ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الاعضاء الى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال ، في الوثيقة A/35/545/Add.1.

سوف اعتبر أن الجمعية العامة قد أخذت علما بهذا الجزء من التقرير .

وقد تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

السيدة نيوسم (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذا البيان يشير الى المقرر الوارد في الوثيقة A/35/545/Add.1 الخاص بمؤتمرات الأمم المتحدة لابرام مدونة للسلوك للشركات عبر الوطنية واتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة .

ان تأييد الولايات المتحدة لاتفاق دولي فعال للرقابة على الرشوة والابتزاز في التجارة الدولية معروف جيدا . ونأسف تماما لأن بعض الظروف في الأمم المتحدة قد أعاقت التوصل المبكر الى عقد معاهدة من هذا النوع . ولا نعتقد أن الوقت مناسب للشروع في هذا الموضوع في الأمم المتحدة في المستقبل القريب .

ومع ذلك ، فان الأعمال التحضيرية الممتازة قد أثمرت مشروع نص يمكن أن يعد أساسا فنيا متينا لمواصلة العمل ولا ينبغي اهداره . ولا زلنا نعتقد أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام ، ويتطلب تدابير دولية منسقة من أجل التوصل الى نتائج ايجابية وفعالة .

وتنوى الولايات المتحدة التشاور مع الدول الاخرى المعنية بالأمر في الأشهر القادمة بشأن الوسائل البديلة لتحقيق هذا الهدف . وأود أن أذكّر في هذا الصدد بالتفهم الذى تم التوصل اليه أخيرا فيما بين المشاركين في مؤتمر القمة الاقتصادى في البندقية ، فيما يتعلق بموضوع الرشوة .

وفي مواصلة الجهود لتحقيق الاتفاق على هذا الموضوع الهام ، فاننا نأمل اسهام جميع الدول التي تشاركنا الرأى في أن أعمال الرشوة والابتزاز تتسبب في تشويهات وتكاليف كبيرة في النسيج التجارى والاجتماعي والسياسي في البلدان التي تحدث فيها .

نظر البند ١٦ من جدول الأعمال من (أ) الى (هـ)

انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية :

(أ) انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية

(ب) انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(ج) انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي : مذكرة من الأمين العام (A/35/612)

Digitized by UNOG Library

(د) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة من الأمين العام (A/35/256)

(هـ) انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سننتقل أولا الى انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية ليحلّوا مكان أولئك الأعضاء ، الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

ان الأعضاء الخمس عشر الذين انتهت عضويتهم هم : البرازيل ، بلغاريا ، اليمن الديمقراطية ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الهند ، اليابان ، هولندا ، النرويج ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، سيراليون ، تونس ، الولايات المتحدة الامريكية .

وهؤلاء الأعضاء يمكن اعادة انتخابهم فورا .

وأود أن أذكّر الأعضاء أنه بعد أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، فان الدول التالية ستظل أعضاء في مجلس التنمية الصناعية : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوروندي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، غابون ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، اندونيسيا ، العراق ، ايطاليا ، كينيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطة ، المكسيك ، المغرب ، نيجيريا ، بنما ، بولندا ، السويد ، سويسرا ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

وعلى ذلك فان هذه الدول الثلاثين غير صالحة للانتخاب .

وهل لي أن أذكّر الأعضاء كذلك بأنه ، بمقتضى المقرر ٣٤/٤٠١ فان الجمعية العامة قد وافقت على أن الاجراء الخاص بالاستغناء عن الاقتراع السري في انتخابات الأجهزة الفرعية ، عندما يكون عدد المرشحين مماثلا لعدد المقاعد المطلوب ملئها ، ينبغي أن يكون نمطا يتبع ما لم يطلب أحد الوفود بالتحديد اجراء تصويت بالنسبة لانتخاب معين .

وأود أن أعلن أن رؤساء المجموعات الاقليمية قد أخطروني بالترشيحات التالية :

لستة مقاعد من القائمة (ألف) - غينيا ، الهند ، منغوليا ، باكستان ، سري لانكا ، وزامبيا .

Digitized by UNOG Library

لخمسة مقاعد من القائمة (باء) - الدانمرك ، فرنسا ، اليابان ، هولندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

لمقعدين من القائمة (جيم) - البرازيل ، واكوادور .

ولمقعدين من القائمة (دال) - الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورومانيا .

وبما أن عدد المرشحين في القوائم ألف وباء وجيم ودال يماثل عدد المقاعد الشاغرة المطلوب ملئها في تلك المجموعات فانني أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاء لمجلس التنمية الصناعية لفترة ثلاثة أعوام تبدأ من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

وباسم الجمعية العامة ، أود أن أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس التنمية الصناعية .

وبهذا ننتهي من نظر البند ١٦ (أ) من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

والآن تشرع الجمعية العامة في انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي يحلّوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

والتسعة عشر عضوا الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ هم: الجزائر، النمسا، البرازيل، كولومبيا، الدانمرك، جمهورية المانيا الاتحادية، ايران، اليابان، كينيا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، هولندا، باكستان، رومانيا، تونس، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الولايات المتحدة الامريكية، فنزويلا، وزائير. ويمكن اعادة انتخاب هؤلاء الأعضاء مرة اخرى.

هذا وأود أن أذكّر السادة الأعضاء أنه بعد أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ فان الدول الآتية أسماؤها ستظل أعضاء في مجلس الادارة: الارجنتين، استراليا، بنغلاديش، بلجيكا، بوتسوانا، بلغاريا، بوروندي، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، شيلي، الصين، اثيوبيا، فرنسا، غابون، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، غينيا، الهند، اندونيسيا، العراق، ايطاليا، الكويت، ليبريا، ملاوي، موريتانيا، المكسيك، نيوزيلندا، بنما، بيرو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، السودان، السويد، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، اوغندا، الامارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، اوروغواي ويوغوسلافيا. وبالتالي فان هذه الدول التسعة والثلاثين لا يجوز أن ترشح للانتخاب.

هل لي أن أذكّر السادة الأعضاء أنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ وافقت الجمعية على أن تصبح ممارسة الاستغناء عن اجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، وتطبق الممارسة نفسها على انتخاب رئيس الجمعية العامة ونواب رئيسها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة اجراء التصويت في انتخاب بعينه.

اذا لم أسمع اعتراضا سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن تشرع في الانتخاب على هذا الأساس.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أود أن أعلن أن رؤساء المجموعات الاقليمية قد أبلغوني بالمرشحين التاليين:

Digitized by UNOG Library

لشغل خمسة مقاعد من افريقيا : مصر، غانا ، كينيا ، الجماهيرية العربية الليبية، وزائير ؛

لشغل أربعة مقاعد من آسيا : اليابان ، ماليزيا ، باكستان وسرى لانكا ؛

لشغل مقعدين من اوروبا الشرقية : جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛

لشغل ثلاثة مقاعد من امريكيا اللاتينية : البرازيل ، هايتي ، وفنزويلا ؛

لشغل خمسة مقاعد من اوروبا الغربية ودول اخرى : جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، هولندا ، سويسرا والولايات المتحدة الامريكية .

وحيث أن عدد المرشحين الذين زكّتهم كل مجموعة يتفق مع عدد المقاعد الواجب ملؤها من بين كل مجموعة أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين - الذين تلوت أسماءهم - أعضاء في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

أود أن أهنئ البلدان التي تم انتخابها لعضوية مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وبهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال .

والآن تنظر الجمعية البند ١٦ (ج) من جدول الأعمال بعنوان "انتخاب ١٢ عضوا في مجلس الغذاء العالمي" . وبهذا الخصوص أمام الجمعية توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الوثيقة A/35/612 .

الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم هم : الدانمرك ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ايران ، ايطاليا ، اليابان ، ملاوى ، المغرب ، هولندا ، سرى لانكا ، ترينيداد وتوباغو، وفنزويلا .

وقد قام المجلس الاقتصادى والاجتماعي بترشيح الدول التالية :

عن الدول الافريقية : مصر، رواندا وزائير ؛

عن الدول الآسيوية : اندونيسيا ، اليابان وباكستان ؛

عن دول امريكا اللاتينية : الارجنتين وهايتي ؛

عن الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية : هنغاريا ؛

عن دول اوروبا الغربية ودول اخرى : فرنسا ، ايطاليا ، هولندا والنرويج .

Digitized by UNOG Library

ان الدول التي ذكرت من بين دول افريقيا ، والدول الاسيوية ، ودول امريكا اللاتينية ، والدول الاشتراكية في شرق اوروبا مساوية لعدد المقاعد المخصصة لكل من هذه المجموعات . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية ترغب في اعلان انتخاب هذه الدول أعضاء في مجلس الاغذية العالمي ؟

تم انتخاب الدول التالية أعضاء في مجلس الاغذية العالمي لمدة ٣ سنوات تبدأ من أول كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨١ وهي : الارجنتين ، مصر ، هايتي ، هنغاريا ، اندونيسيا ، اليابان ، باكستان ، رواندا وزائير .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث ان عدد الدول التي ذكرت من بين دول اوروبا الغربية ودول اخرى أكثر من العدد المخصص لهذه المجموعة ، فانه ينبغي اجراء انتخاب بالاقتراع السري .

ان أوراق الاقتراع تحدد عدد الدول التي يجب انتخابها من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى قد وزعت . والدول التي سميت بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي فقط الصالحة للاقتراع عليها ، وهذه الدول هي : فرنسا ، ايطاليا ، هولندا والنرويج . وأود ان أؤكد ان أسماء من بين هذه البلدان فقط ، هي التي يمكن ان تكتب في أوراق الاقتراع .

وطبقا لما يجري عليه العمل حاليا ، فان البلدان التي تحصل على اكبر عدد من الاصوات بحيث لا تقل عن الاغلبية المطلوبة سوف يعلن انتخابها . أما في حالة تعادل الاصوات بالنسبة للمقعد الاخير سيجري اقتراع مقيد يقتصر على البلدان التي حصلت على عدد متساو من الأصوات .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود ان اطلب من المندوبين ألا يستخدموا سوى أوراق الاقتراع التي وزعت وأن يكتبوا اسماء البلدان التي يودون الاقتراع لصالحها . وأوراق الاقتراع التي تحتوي على اكثر من ٣ أسماء ستعتبر باطلة .

Digitized by UNOG Library

بدعوة من الرئيس تولي السيد موللر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد فلمنج (سانت لوسيا) فرز الأصوات .

اجرى التصويت بالاقتراع السري .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح الآن وقف الجلسة خلال عملية فرز الأصوات .

Digitized by UNOG Library

اوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٥٠ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان نتيجة التصويت هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٩
عدد البطاقات الباطلة	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة	١٤٩
الممتنعون عن التصويت	٣
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٦
الاغلبية المطلوبة	٧٤
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
فرنسا	١١٤
ايطاليا	١١٠
النرويج	١٠٥
هولندا	٩١

لما كانت فرنسا ، ايطاليا ، والنرويج قد حصلت على الاغلبية المطلوبة ، فانها تكون قد انتخبت أعضاء بمجلس الاغذية العالمي ، لمدة ٣ سنوات تبدأ من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أهنيء البلدان التي انتخبت أعضاء بمجلس الاغذية العالمي ، كما أشكر الذين قاموا بفرز الاصوات للمعاونة في هذا الانتخاب .

لقد انتهينا الآن من نظرنا للبند ١٦ (ج) من جدول الأعمال .

البند التالي في جدول أعمالنا هو انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق .

في هذا الصدد ، تعرض على الجمعية العامة في الوثيقة A/35/256 مذكرة من الأمين العام بشأن توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

Digitized by UNOG Library

الدول الاعضاء التي انتهت عضويتها هي : البرازيل ، بوروندى ، غانا ، الهند ، اندونيسيا ، اليابان ، وكينيا .

اما الدول التي رشحها المجلس الاقتصادى والاجتماعي فهي : البرازيل ، الهند ، اليابان ، المغرب ، الفلبين ، السنغال ، جمهورية الكاميرون المتحدة .

اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبر ان الجمعية العامة تعلن هذه الدول أعضاء منتخبة في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اهنئ تلك الدول التي انتخبت توا أعضاء بلجنة البرنامج والتنسيق .

بهذا ينتهي نظرنا للبند ١٦ (د) من جدول الاعمال .

البند التالي على جدول الاعمال هو انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية .

حيث ان المجموعات الاقليمية لم ترشح أحدا ، فانني اقترح على الجمعية العامة ان تقرر تأجيل هذا الانتخاب الى دورتها السادسة والثلاثين . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ذلك .

وقد تقرر ذلك.

مواصلة نظر البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مشروع قرار (A/35/L.11/Rev.1)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/711)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر السادة الاعضاء ان الجمعية العامة قد أجلت في جلستها العامة الثالثة والخمسين قرارها بشأن مشروع القرار A/35/L.11 . ومنذ ذلك الوقت أعيد تنقيح مشروع القرار هذا بالوثيقة A/35/L.11/Rev.1 ، وقد أصبحت الوفود الآتية من بين مقدمي مشروع القرار هذا وهي : النمسا ، بلجيكا ، ايطاليا ، اليابان ، المغرب ، رومانيا ، وتركيا .

Digitized by UNOG Library

الآن أطرح على الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.11/Rev.1) • تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية المترتبة على مشروع هذا القرار الوارد في الوثيقة (A/35/711) •

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١١٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أعطي الكلمة لممثل هولندا لتعليل موقفه •

السيد واجيناكيرس (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أتقدم ببعض الملاحظات الايضاحية بشأن موقف وفد بلادي فيما يتعلق بالقرار الوارد في الوثيقة A/35/L.11/Rev.1 وخلال الدورات الثلاث الأخيرة للجمعية العامة ، فان عقد مؤتمر دولي تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كان موضع مداولة مكثفة • والمناقشة التي جرت في العام الماضي أسفرت عن الموافقة على قرار قررت فيه الجمعية العامة أن تعقد مثل ذلك المؤتمر من ناحية المبدأ في ١٩٨٣ • والآن وبعد ثلاث سنوات من المداولات نبحث الاعداد لذلك المؤتمر رغم أنه مازال هنالك قدر كبير من عدم اليقين بشأن المسائل التي سيبحثها ذلك المؤتمر •

القرارات الثلاث السابقة بشأن هذا الموضوع هي ٣٢/٥٠ ، ٣٣/٤ و ٣٤/٦٣ تمت الموافقة عليها بالاتفاق العام في الرأى • ومع كل ، فمعلوم جيدا أن الاتفاق العام في الرأى لا يمكن أن يفسر دائما على أنه دليل على عدم وجود آراء مخالفة • وفي الحياة الراهنة هنالك مثل تلك الخلافات في الرأى ، رغم الاتفاق العام في الرأى ، ويجب التسليم والاعتراف بتلك الخلافات ، وأخذها في الاعتبار عند الاعداد للمؤتمر •

ان مناقشاتنا في الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر بشأن التطبيق السلمي للطاقة النووية اقترن بعدد من التطورات الهامة في منظمات أخرى • وأشير الى تقييم دورة الوقود النووى ، ومؤتمر المراجعة الثاني لأطراف اتفاقية عدم الانتشار ، وانشاء وعقد الاجتماع الأول للجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بضمان التوريد • وفي رأى وفد بلادي أنه بديهي أن التطورات في المؤتمر الدولي ،

Digitized by UNOG Library

ومؤتمر المراجعة الثاني ، لها علاقة كبيرة بالمؤتمر الذى نزمع عقده ، لذلك فمن الحكمة أن نعلق أهمية كبيرة على تلك التطورات عند الاعداد للمؤتمر .

وفي كلتا الحالتين ، فان عددا كبيرا من الملاحظات الهامة والتوصيات قدمت بشأن تحسين التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وتحسين نظام عدم الانتشار الدولي الحالي. وتود حكومة بلادى ، أن تؤدى تلك الملاحظات والتوصيات — التي يجرى بحثها في لجنة الطاقة الذرية — بشأن ضمان توفر الطاقة — الى نتائج ملموسة في السنوات القادمة . وفي هذا الاطار ، تعلق هولندا أهمية قصوى على انشاء نظام في وقت مبكر للتخزين الدولي للبلوتونيوم طبقا للمادة ١٢ ألف ٥ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان نظاما موثوقا به لتخزين البلوتونيوم في رأينا قد يؤدى الى تخفيف جوهرى في شروط تصدير البلوتونيوم من جانب واحد ، ومثل ذلك النظام سيشكل أساسا للاتفاق العام في الرأى جديد في ميدان العلاقات الدولية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

لقد سبق أن ذكرت وجود آراء مخالفة بشأن المدى المحدد ، وتوقيت المؤتمر المزمع عقده ، وتعكس أيضا مصالح مختلفة ، ولكنني مع ذلك ، أقول أن هنالك مصلحة مشتركة تهمنا جميعا ، ألا وهي الحاجة الى تجنب فوضى نووية . ولتحقيق ذلك الهدف ، فنحن في حاجة الى اجراء حوار بنّاء بشأن كيفية احتواء خطر انتشار المتفجرات النووية دون تعريض الوصول للطاقة النووية للخطر. وفي رأينا أن الجهود التي ذكرتها هي جزء لا يتجزأ من عملية الحوار . ووفد هولندا يأمل أن المؤتمر الذى تصور مشروع القرار A/35/L.11/Rev.1 عقده سيعقد ويفسّر بهذه الروح .

السيد بلومبيرغ (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : في رأى وفد فنلندا ، فان النص المنقح لمشروع القرار الذى اعتمد توا ، يمثل من عدة نواحي تحسنا كبيرا اذا قارناه بالنص الأصلي . وبصفة خاصة ، نشعر بالارتياح والسرور لأن مشروع القرار الذى اعتمد يوضح دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويدرك أهمية عمل اللجنة المعنية بضمان الامداد . وباعتبارها الهيئة الدولية الرئيسية المسؤولة عن النواحي التنظيمية ، وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الواجب بل من الطبيعي أن تشترك بطريقة وثيقة في المؤتمر ، وفي الاعداد له .

Digitized by UNOG Library

ان فنلندا تنظر لمؤتمر الأمم المتحدة القادم في ضوء الهدفين المترابطين اللذين يجب السعي لتحقيقهما معا ، واللذين يظهران في النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك في معاهدة عدم الانتشار . أولا ، يجب تشجيع التعاون الدولي في نقل المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا الخاصة بها ، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثانيا ، يجب تعزيز وتدعيم نظام عدم الانتشار . وهناك نقطة أخيرة وهي أن القضاء على أخطار الانتشار سيساعد على ازالة العقبات ، ويزيد من التعاون الاقتصادي الدولي في الميدان السلمي للذرة .

وفي ضوء ذلك ، تفسر الاشارة التي وردت في مشروع القرار الى القرار ٣٢/٠٥ الذي اعتمد منذ ثلاث سنوات مضت . وكما أوضحنا في ذلك الوقت عند اعتماده ، فاننا اعتبرنا القرار ٣٢/٠٥ وثيقة قرينة للقرار ٣٢/٨٧ والخاص بعدم الانتشار .

ونحن نأسف لأن مشروع القرار الذي اعتمد توا لا يتضمن أي صيغة واضحة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية . ومع ذلك ، فنحن نفهم بطريقة ضمنية عن طريق الاشارة الى القرار ٣٢/٠٥ والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، أن الاعتبارات الخاصة بعدم الانتشار ستكون جزءا لا يتجزأ من المداولات المتعلقة بالمؤتمر .

السيد موردن (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أتقدم بتعقيب موجز بشأن تصويت كندا بشأن القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.11/Rev.1 . ان كندا كمورد معتمد للمواد النووية ، ومصدر معتمد لتكنولوجيا المفاعلات النووية ، تهتم اهتماما حيويا بتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفي الوقت ذاته ، لدينا مصلحة حيوية مماثلة في التشجيع على تقييم نظام دولي فعال لعدم الانتشار يضمن أن الطاقة النووية تستخدم فقط للأغراض السلمية . وكندا رحبت بتقييم دورة الوقود النووي العالمية ، ولجنة وكالة الطاقة الذرية بشأن ضمانات الامداد ، وكلاهما يسلم بالتكامل الضروري بين ضمانات الامداد ، وضمانات عدم الانتشار .

لقد شاركنا في الاتفاق العام في الرأي الذي يؤيد مشروع القرار هذا بنفس روح التعاون التي ظهرت عند اعداد النص النهائي لمشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

السيد تراوتوين (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): باسم وفد بلادى، أود التعبير عن ارتياحنا لأننا اليوم بعد عمل كثيف وبنّاء، تمكنا من اعتماد القرار A/35/L.112 على أساس الاتفاق العام في الرأى، وهو الذى يتناول المسألة الهامة الخاصة بالتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتحدث باختصار عن السياسة التي تتبعها جمهورية المانيا الاتحادية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعدم انتشارها. وفي رأى حكومة بلادى أن الطاقة النووية المستخدمة في أغراض سلمية بالنسبة لعدد كبير من البلدان بما في ذلك بلدان العالم الثالث هي وسيلة هامة لضمان تقدمها الاقتصادى، والاجتماعي. ولقد استرشدت حكومة بلادى بهذه النظرة في تعاونها الدولي والذى علقت عليه أهمية كبرى بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

ان اساءة استخدام الطاقة النووية يمكن أن يؤدى الى تزايد احتمال انتاج الأسلحة النووية. ان جمهورية المانيا الاتحادية توافق مع كل الدول المسؤولة على أن اساءة مثل هذا الاستخدام يجب أن نحاول توقيه بكل الأساليب الممكنة. ومن رأيها أن برامج الطاقة النووية القومية يجب أن تتفق مع سياسة فعالة وشاملة لمنع انتشار الأسلحة النووية. ولهذا فانها ترحب بالمهام التي تؤديها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.

ان كل الأمم يجب أن يتاح لها الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومع ذلك فان ذلك يتطلب موافقة جميع الدول على أن مسؤولية اخضاع الاستخدام السلمي للطاقة النووية لنظام فعال، وموثوق به لعدم الانتشار، أمر لا يمكن تجزئته، ولقد عمل وفد بلادى بناء على هذا الاعتبار في صياغة سياسة تعاونه الدولي في هذا المجال، ولقد اتبع سياسة تقوم على الاعتقاد بأن التعاون هو تعبير عن الرغبة في المحافظة على السلام العالمي، ويتطلب أن تقوم الأطراف المتعاونة بتحمل مسؤوليات متساوية، وذلك ينطبق، بوجه خاص، على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية.

Digitized by UNOG Library

وتأمل حكومة بلادى في أن يدخل مؤتمر الأمم المتحدة في الاطار الدولي التشاورى القائم، حتى يمكنه تطوير المسائل المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وعدم انتشارها ، وذلك على أساس غير تمييزى ، وعلى أن يأخذ في الاعتبار المبدأ القائل بأن الحقوق المتساوية تترتب عليها التزامات متساوية .

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية سوف تساهم مساهمة بنّاءة في العمل الذى سيتم القيام به قبل وأثناء المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥

Digitized by UNOG Library